***Dirasat*: Shari'a and Law Sciences, Volume 52, No. 1, 2025, 6784**

Deanship of Scientific Research

The Word "Sahib Awabad" According to Hadith Critics (Comparative Critical Study)

Najah Mohammad Al Azzam*

Department of Theology, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, Jordan

Received: 31/1/2024
Revised: 7/4/2024
Accepted: 11/7/2024
Published: 1/1/2025

* *Corresponding author:*
najah.az@yu.edu.jo

Citation: Al Azzam, N. M. (2025). The Word "Sahib Awabad" According to Hadith Critics (Comparative Critical Study). *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *52*(1), 6784 .
https://doi.org/10.35516/law.v52i1.6784

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: To identify the narrators labeled by hadith critics with terms such as "sahib awabid" (one with oddities) or its derivatives like "dhi awabid," or similar expressions, and to understand the critics' intent behind using this term for them.

Methods: The study followed an inductive-analytical approach, which involved tracking the narrators described by hadith critics as "sahib awabid" or its derivatives. Each narrator was then given a scientific biography according to the principles of al-jarh wa al-ta'dil (criticism and commendation). The study compared the statements of hadith critics about these narrators to determine their intended meaning of the term.

Results: The number of narrators labeled by hadith critics as "sahib awabid" or its derivatives reached twenty-one. Out of these, four narrators were deemed slightly weak, fifteen were considered severely weak, and two narrators were subjects of disagreement among hadith critics.

Conclusion: The term "sahib awabid" is a term of criticism used in hadith evaluation, often appearing in the form of a common saying. It was used for weak narrators with varying degrees of weakness. Therefore, the current study recommends conducting applied studies on the terms of criticism and commendation, especially those that appear as common sayings.

Keywords: Author of Awabid, Dhu Awabid, critics of hadith.

لفظ صاحب أو ابد عند نقاد الحديث (دراسة نقديّة مقارنة)

نجاح محمّد العزام*

قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخّص

الأهداف: يهدف البحث إلى الوقوف على الرواة الذين أطلق فهم نقاد الحديث لفظ (صاحب أوابد، أو ما يشتق منه كذي أوابد، أو ما يرادفه من ألفاظ ويقترن به)، ومعرفة مرادهم من إطلاق هذا اللفظ في حقّهم.

المنهجيّة: اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي المتمثل: بتتبّع الرواة الذين قال فهم نقاد الحديث: (صاحب أوابد، أو يشتق منه)، والترجمة لكل راوٍ منهم بترجمة علميّة حسب قواعد الجرح والتعديل، ثمّ المقارنة بين أقوال نقاد الحديث الصادرة فيهم بغية التوصل إلى مرادهم من إطلاق هذا اللفظ.

النتائج: بلغ عدد الرواة الذين قال فهم نقاد الحديث: (صاحب أوابد، أو ما يشتق منه كذي أوابد، أو ما يقترن به كقوله: يروي عن الثقات الأوابد...) واحدًا وعشرين راويًا، حيث بلغ عدد الرواة الذين ضعّفوا ضعفًا يسيرًا أربعة رواة، كما بلغ عدد الرواة الذين ضعّفوا ضعفًا شديدًا خمسة عشر راويًا، في حين بلغ عدد الرواة المختلف فيهم بين نقاد الحديث راويين اثنين.

الخلاصة: يُعدُّ لفظ صاحب أوابد من ألفاظ الجرح حيث جاء على صورة المثل السائر وموردة، وقد أستخدم في حقّ الرواة الضعفاء على اختلاف درجاتهم في الضعف ومنازلهم فيه؛ لذا توصي الدراسة الحاليّة بإجراء الدراسات التطبيقيّة الخاصة بألفاظ الجرح والتعديل خاصة تلك التي جاءت على صورة المثل السائر وموردة.

الكلمات الدالة: صاحب أوابد، ذو أوابد، نقاد الحديث.

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على خير من قرأ القرآن وركع وسجد سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه، واهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فقد هيأ الله تبارك وتعالى لسنّة نبيّه محمّد -ﷺ- أئمّة نقادًا جهابذة بذلوا في سبيل تدوينها وتمحيصها جهودًا جبارة حتى وصلت إلينا كما أراد الله تعالى ورسوله نقيّة سالمة من عوامل الدغل والتحريف، وما كتب القوم إلا خير شاهد على ذلك، ليس هذا فحسب، بل إنّهم قضوْا جلّ أعمارهم وكرسوا حياتهم في خدمتها والعناية بها، وذلك بالوقوف على حلقات سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث في كل جيل بدءًا بجيل الصحابة الأجلاء، وانتهاءً بجيل أصحاب المصنفات الحديثيّة الذين كانت لهم عناية ملحوظة بتدوين المرويات فيها، كما أنّهم أبانوا عن أحوالهم من حيث الوثاقة أو عدمها، فظهر ما يسمّى بعلوم أسماء الرواة، وأنسابهم، ومواليدهم ووفياتهم، وطبقاتهم، ورحلاتهم العلميّة، وأحوالهم جرحًا وتعديلًا.

وقد كان لعلم الجرح والتعديل أهميّة كبيرة في معرفة من تقبل روايته ممّن ترد، ومن يتوقف فيه، وكان من النقاد من يطلق أحكامًا على الرواة المراد منها واضح لا يحتاج إلى إعمال نظرٍ أو فكرٍ في الوقوف عليه وتفسيره، وأحكامًا بينوا مرادهم منها، وأحكامًا عُرِفَ مرادهم منها باستقرائها، وإعمال النظر في فهمها وتحليلها، ومن هذه الأحكام قول نقاد الحديث: (صاحب أوابد)؛ لذا جاءت هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أطلق نقاد الحديث لفظ صاحب أوابد، أو ما يشتق منه كذي أوابد، أو ما قد يقترن به كقولهم: "يروي عن الثقات الأوابد، أو يروي عن الثقات الأوابد والطامّات"، على عدد لا بأس به من الرواة في كتبهم المعنيّة بالرجال والجرح والتعديل، وكذا الحال في كتب التراجم العامّة والخاصة التي أبانت عن أقوالهم في الرواة وألفاظهم الصادرة في حقّهم بما يقضي في نهاية المطاف بالحكم عليهم بما يتناسب وواقع حالهم جرحًا أو تعديلًا، وهذا اللفظ واسع الدلالة والمفهوم، إذ قد يحتمل التضعيف الذي قد يصل إلى حدّ الترك والسقوط، وقد يحتمل عكسه، بل قد يحتمل أحيانًا اختلاف النقاد في الحكم على الراوي المعنيّ بهذا الإطلاق ما بين تعديله أو تجريحه؛ من هنا جاءت هذه الدراسة لبيان مراد نقاد الحديث من إطلاق هذا اللفظ فيما إذا كان في جانب العدالة أو في جانب الضبط، وهل المراد منه خدش الراوي بأحد هذين الجانبين؟ ويكمن سؤال الدراسة الرئيس بـ: **ما دلالة لفظ (صاحب أو ابد) عند نقاد الحديث في كتبهم المعنيّة بالرواة**؟ ويتفرع عنه جملة من الأسئلة الفرعيّة على النحو التالي:

1. ما المقصود بلفظ (صاحب أوابد، أو ذي أوابد)؟
2. من هم نقاد الحديث الذين عُهد عنهم استعمال هذا اللفظ في نقد الرواة؟
3. من هم الرواة الذين أطلق نقاد الحديث هذا اللفظ في حقّهم؟
4. ما منزلة هؤلاء الرواة في الجرح ومراتبهم فيه؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحاليّة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان المقصود بلفظ (صاحب أوابد، أو ذي أوابد).
2. الوقوف على نقاد الحديث الذين عُهد عنهم استخدام هذا اللفظ في نقد الرواة.
3. دراسة أحوال الرواة الذين أطلق نقاد الحديث لفظ صاحب أوابد أو ما يشتق منه كذي أوابد من خلال كتبهم الخاصة بالرواة.
4. الكشف عن منزلة هؤلاء الرواة في الجرح ومراتبهم فيه.

أهمية الدراسة: تكمن أهميّتها من حيث كونها:

1. تعرض لمصطلح مهمّ من مصطلحات الجرح الذي نستطيع من خلاله الوقوف على درجة الراوي من حيث كونه في أدنى درجات الضعف أو أشدّها وأعلاها، أو فيما إذا كان ممّن اختلفت فيهم كلمة نقاد الحديث؟
2. تبين عن مفهوم هذا المصطلح عند نقاد الحديث، ومرادهم منه.
3. تفيد الباحثين والدارسين في علوم الحديث، خاصة علم الجرح والتعديل.
4. تخدم المكتبة الحديثية خاصة بأحد الموضوعات التي تتناول فرعًا من فروع علوم الحديث التي لها أبلغ الأثر في معرفة الرواة من حيث جرحهم وتعديلهم.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحاليّة على الرواة الذين قال فيهم نقاد الحديث: صاحب أوابد، أو ما يشتق منه كذي أوابد، أو ما يقترن به من ألفاظ، كقولهم: يروي عن الثقات الأوابد، أو يروي عن الثقات العجائب والأوابد، في كتب الرجال والجرح والتعديل.

الدراسات السابقة

في حدود اطلاع الدراسة الحاليّة لا يوجد هناك دراسة تناولت هذا الموضوع بالبحث والاستقصاء، خلا ما جاء في كتب الجرح والتعديل، وكتب التراجم العامّة، والخاصة بخصوص أقوال نقاد الحديث في الرواة الذين أطلق نقاد الحديث هذا اللفظ فيهم، وهي مبثوثة في ثنايا هذه الدراسة وفي طيات صفحاتها.

ومن الدراسات الحديثة: كتاب شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، للدكتور سعدي الهاشمي، حيث تناول فيه العديد من ألفاظ النادرة أو قليلة الاستخدام عند نقاد الحديث، وكان من جملتها (صاحب أوابد)، اقتصر على بيان مفهومه عند أهل اللغة، مع الإشارة إلى من استخدمه من نقاد الحديث المتقدمين والمتأخرين مع دراسة مختصرة لبعض الرواة الذين أطلق في حقّهم ذاك الوصف.

وموقع الدراسة الحاليّة من هذه الدراسة: هو استقصاء الرواة الذين أطلق في حقّهم وصف (صاحب أوابد، أو ما يشتق منه كذي أوابد، أو ما يقترن به من ألفاظ)، ودراسة أحوالهم دراسة نقديّة مقارنة مع تصنيفهم بحسب درجاتهم في الضعف ومنازلهم فيه، ومن كان محل خلاف بين نقاد الحديث في الحكم عليه بالوثاقة أو عدمها.

منهجيّة البحث: اتبعت الدراسة الحالية:

أولاً. المنهج الاستقرائي: المتمثل بتتبّع أسماء الرواة الذين قال فيهم نقاد الحديث: صاحب أوابد، أو ما يشتق منه كذي أوابد، وما يقترن بها من ألفاظ في كتاب الرجال والجرح والتعديل موطن البحث والدراسة.

ثانياً. المنهج التحليلي: المتمثل بـ:

1. الترجمة لكل راو منهم، ترجمة علميّة حسب قواعد الجرح والتعديل. باستعراض أقول النقاد فيهم ما أمكن مع عزوها إلى مصادرها الأصيلة.
2. المقارنة بين أقوال نقاد الحديث في الرواة موطن البحث ومحل الدراسة؛ للتوصل إلى مرادهم من إطلاق هذا اللفظ فيهم.
3. ترتيب الرواة هجائيًا بحسب مراتبهم في الضعف ومنازلهم فيه؛ نظرًا لعدم الوقوف على تواريخ وفيات البعض منهم بعد تتبّع تراجمهم من المصادر الأصيلة المعنيّة بهم.

خطة البحث: تمّ تقسيم البحث إلى مقدمّة، ومبحثين، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمّة: وتتضمّن مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهدافها، وأهميّتها، وحدودها، والدراسات السابقة لها، ومنهجيّتها.

المبحث الأول: دلالة لفظ (صاحب أوابد) والمرادفات ذات الصلة به

المطلب الأول: دلالة لفظ (صاحب أوابد) عند أهل اللغة

المطلب الثاني: دلالة لفظ (صاحب أوابد) عند أهل الاصطلاح

المطلب الثالث: مرادفات لفظ (صاحب أوابد)، والألفاظ ذات الصلة به

المبحث الثاني: الرواة الذين أطلق نقاد الحديث بحقّهم وصف: (صاحب أوابد)

المطلب الأول: الرواة الذين ضُعّفوا ضعفًا يسيرًا

المطلب الثاني: الرواة الذين ضُعّفوا ضعفًا شديدًا

المطلب الثالث: الرواة المختلف فيهم بين نقاد الحديث

الخاتمة: ويسجل فيها أهمّ ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

المبحث الأول: دلالة لفظ (صاحب أو ابد) والمرادفات ذات الصلة به

جاء لفظ صاحب أوابد على هيئة الألفاظ التي جرت مجرى المثل عند نقاد الحديث وعلى صورتها دون سابق استخدام لها؛ وفي هذا المبحث سأتطرق لبيان دلالة هذا اللفظ عند أهل اللغة، ومن ثمّ عند أهل الحديث، للوقوف على مدلوله عندهم، كما سأتطرق إلى بيان مرادفاته، وذلك وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: دلالة لفظ (صاحب أوابد) عند أهل اللغة

لفظ مركب إضافي، والصاحب: مفرد (صَحَبَ)، الصاد، والحاء، والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته. من ذلك الصاحب، والجمع: الصَحْبُ، كما يقال: راكب وركب. ومن الباب: أصْحَبَ فلان، إذا انقاد. وأصْحَبَ الرجل، إذا بلغ ابنه. وكل شيء لازم شيئًا ولائمه فقد اسْتَصْحَبَهُ والصَاحِبُ جرى مجرى الاسم، كقولك: صَاحِبُ مال، أي: ذو مال، واسْتَصْحَبْتُ الكتاب وغيره حملته صحبتي، ومن هنا قيل اسْتَصْحَبْتُ الحال إذا تمسكت بما كان ثابتا كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة، والصَاحِبُ: المرافق، ومالك الشيء، والقائم على الشيء (انظر: ابن فارس، 1979،

ج3، 335، والفراهيدي، د. ت، ج3، 124، والفيومي، ج1، 333، بتصرف).

أمّا أوابد: فهي جمع آبِدَةٍ، وهي التي تَأبَدَتْ، أي: توحشت ونفرت من الإنس، ومنه قولهم: جاء بآبِدَةٍ، أي: بأمرٍ عظيم ينفر منه ويستوحش. وسميت بذلك لبقائها على الأبد؛ قال الأصمعي: لم يمت وحشي حتف أنفه قط، إنّما موته عن آفة، وكذلك الحية فيما زعموا.

و أبَدَ: الهمزة، والباء، والدال يدل بناؤها على طول المدّة، وعلى التوحش، وتأبّدَ البعير: توحش، والأوَابِدُ: الوحوش، وجاء فلان بآبِدَةٍ، أي: بداهية يبقى ذكرها على الأبد، ويقال للشوارد من القوافي وللكلمة الوحشيّة: أوَابِدَ، ومن المجاز: فلان مولع بأوابد الكلام: وهي غرائبه، وبأوابد الشعر: وهي التي لا تشاكل جودة، والأبَدُ: الدائم، والدهر، والتأبيد: التخليد ومنه يقال: رزقك الله عمرًا طويل الآباد، بعيد الآماد، وأبَدَ بالمكان يأبَدُ، بالكسر، أبُودًا: أقام به ولم يبرحه، وتَأبَدَ فلان: طالت غربته. وتَأبَدَتْ الدار: خلت من أهلها (انظر: الفراهيدي، د. ت، ج8، 85، والأزهري، 2001، ج14، 146، والفارابي، 1987، ج2، 439، وابن فارس، 1979، ج1، 34، والزمخشري، 1419، ج1، 17، وابن الأثير، 1979، ج1، 13، وابن منظور، 1414ه، ج3، 68، بتصرف).

وبالنظر في مفهوم صاحب أوابد عند أهل اللغة، وجد أنّ الصاحب عندهم له دلالات متعددة، فهم تارة يطلقونه على المقارن للشيء والمقارب له، وتارة أخرى يطلقونه على ملازمة الشيء للآخر وملائمته له، أو بمعنى ثبوت الحال ومصاحبته من جهة، وبمعنى المرافق للشيء غير المفارق له من جهة أخرى.

كما أنّ لفظ أوابد يطلق عندهم على معان عديدة، منها: التوحش والنفرة، الداهية، الغرائب، الشوارد، الدائم، الدهر، التخليد، والغربة.

المطلب الثاني: دلالة لفظ (صاحب أوابد) عند أهل الاصطلاح

من خلال تتبّع أقوال نقاد الحديث المبثوثة في ثنايا كتبهم المعنيّة بالرجال والواردة في حقّ الرواة الموصوفين بهذا الوصف وما تولد عنه من مشتقات ومن مرادفات، يظهر أنّ مرادهم منه: "مجيء الراوي وإتيانه بالغرائب المنكرة، أو المتروكة، أو الموضوعة، وذلك بحسب حال الراوي موطن البحث والدراسة"، وإذا استعملت هذه الكلمة، فغالبًا ما تستعمل مقرونة بكلمة أخرى يتبيّن منها مراد ذلك الناقد في توهين أو تجريح المنعوت بها، وتأتي أحيانًا مجردة(الغوري، د. ت، 174، والهاشمي، د. ت، 234، بتصرف).

واقتران لفظ (صاحب)، أو (ذي) بكلمة أوابد، وهي صيغة الجمع من آبدة يدل على استهجان ما يفعله الموصوف بهذا الوصف والتعجب منه، واقتران الصفة فيه والتصاقها به، والغالب على هذا اللفظ أن يأتي في حقّ المتهمين والمتروكين، إذ كثيرًا ما يقترن بلفظ طامّات، وعجائب، ومن الألفاظ التي تقاربه على ما سيأتي بيانه لاحقًا: روى عن الثقات الأوابد، وروى عن فلان أوابد، ويروي أوابد؛ لذا كان هناك تقارب في مدلول هذا اللفظ ما بين أهل اللغة وأهل الاصطلاح، فالموصوف بهذا اللفظ يغلب عليه ملازمته للغرائب والشرائد التي تنفر منها الطباع السليمة ولا تقربها.

المطلب الثالث: مرادفات لفظ (صاحب أوابد)، والألفاظ ذات الصلة به

من الألفاظ التي يمكن اعتبارها مرادفة للفظ صاحب أوابد أو ذات صلة به الآتي:

أولًا: الأباطيل

الأباطيل لغة: مصدر الفعل الثلاثي (بَطَلَ)، الْبَاءُ وَالطَّاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وهو ذهاب الشيء وقلة مكثه ولبثه، يقال: بَطَلَ الشَّيْءُ يَبْطُلُ بُطْلًا وَبُطُولًا، أيْ: ذهب باطلًا، وضياعًا وخسرًا، وأبْطَلَتَهُ: جعلته باطلًا. وأبْطَلَتَ: جئت بكذب، وادعيت غير الحق، والاسم البطل، والبَاطِلُ: نقيض الحق، والجمع أباطيل، وسمي الشيطان الباطل؛ لأنّه لا حقيقة لأفعاله، وكل شيء منه فلا مرجوع له ولا معول عليه، ويقال: ذهب دمه بَطَلًا أي هدرًا. وَبَطُلَ في حديثه بِطَالَةً وَأبْطَلَ: هزل (الفراهيدي، د. ت، ج7، 431، وابن فارس، 1399ه، ج1، 258، وابن منظور، 1414ه، ج11، 56، بتصرف).

والأباطيل اصطلاحًا: يقصد بها في الغالب عند نقاد الحديث أنّ الراوي يروي الأحاديث الموضوعة أو المتروكة التي لا أصل لها عن النّبي -ﷺ- (المعيوفي، 1439ه، ص128-129، بتصرف).

ثانيًا: الطامّات

الطامّات لغة: مصدر الفعل الثلاثي: (طَمَّ)، الطاء، والميم أصل صحيح يدل على تغطية الشيء للشيء حتى يسويه به، الأرض أو غيرها، وأصله من طَمَّ الشيء إذا عظم. وطَمَّ الماء إذا كثر، وهو طَامٌّ، من ذلك قولهم: طَمَّ الماء يَطُمُّ طَمًّا، وَطَمُومًا: علا وغمر، وكل ما غلب فقد طَمّ. وَطَمّ الشيء يَطُمّهُ طَمًّا: غمره. والطَّامّة: الداهية تغلب ما سواها. وطَمّ الإناء طَمًّا: ملأه حتى علا الكيل أصباره. وجاء بالطَمّ والرمّ، الطَمّ الماء، وقيل: ما على وجهه، وقيل: ما ساقه من الغثاء ونحوه، وقيل: الطَمّ: البحر، والرمّ: الثرى، وقيل: بالطَمّ والرمّ، أيْ: بالرطب واليابس. وطَمّ الشيء بالتراب طَمًّا: كبسه. والطمّة: الضلال والحيرة. والطمّة: القذر، وكل شيء كثر حتى يعلو فقد طمَّ. والطِّمْطِمُ، والطِّمْطِيُّ: الذي لا يُفصِح، والطَّمْطَامُ: النّار الكثيرة(ابن فارس، 1399ه، ج3، 406، وابن سيدة، 1421ه، ج9، 139).

الطامّات اصطلاحًا: قال ابن عراق: "وأمّا قولهم: له طامّات وأوابد ويأتي بالعجائب، فلا أدري هل يقتضي اتهام المقول فيه ذلك بالكذب أم لا يفيد

غير وصف حديثه بالنكارة؟ وقد سألت بعض أشياخي عن ذلك فلم يفدني فيه شيئًا، نعم رأيت الحافظ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك: إنّه لم يتهم بكذب والله أعلم"(ابن عراق، 1399هـ، ج1، 19).

وتعقبه أبو غدة بقوله في تعليقاته على الرفع والتكميل، حيث قال: "قد يصح جعل ذلك مطّردًا بالنسبة إلى قولهم: (له أوابد)، (ويأتي بالعجائب)، أمّا بالنسبة إلى قولهم: (له طامّات) فلا يصح جعله مطّردًا، بل يكون بحسب حال المترجم له، ففي مثل الجَوَيْبارِيَ، ويقال: الجَوْبَارِيّ أحمد بن عبد الله الهروي المشهور بوضع الحديث يقتضي اتهامّه بالكذب"(اللكنوي، 1407هـ، ج1، 172).

وممّا يؤكد ذلك: اتهامّه بالكذب على لسان غير واحد من نقاد الحديث المتقدمين، ومنهم: النسائي، حيث قال: "أحمد بن عبد الله الجَوْبَارِيّ الهروي كذاب"(النسائي، 1396، 21)، وابن عدي، حيث قال في سياق ترجمته: "حدث عن جرير، والفضل بن موسى، وغيرهما بأحاديث وضعها عليهم، وكان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده، وكان ابن كرام يضعها في كتبه عنه، ويسمّيه أحمد بن عبد الله الشيباني"، ثمّ استشهد بثلاثة أحاديث من جملة ما كان يضعه الجَوْبَارِيّ في سياق ترجمته، ثمّ خلص إلى الحكم عليه بقول: "ولأحمد بن عبد الله الهروي مما وضعه أحاديث كثيرة لم أخرجها ها هنا"(ابن عدي، 1418هـ، ج1، 292)، وابن حبان، حيث قال: "هو أبو على الجويباري دجال من الدجاجلة، روى عن الأئمّة ألوف حديث ما حدثوا بشيء منها"، والذهبي من المتأخرين، حيث قال متعقبًا أقوال الأئمّة سابقة الذكر: "قلت: الجَوْبَارِيّ ممّن يضرب المثل بكذبه،

ومن طامّاته: عن إسحاق بن نجيح الكذاب، عن هشام بن حسان، عن رجاله، قال: حضور مجلس عالم خير من حضور ألف جنازة، ومن ألف ركعة، ومن ألف حجة، ومن ألف غزوة، وبه مرفوعًا: أما علمت أنّ السنّة تقضي على القرآن"(الذهبي، 1382، ج1، 107).

ويفهم من أقوال نقاد الحديث أنّ الطامّات هي الأحاديث الموضوعة التي يرويها من وصف بهذا الوصف من الرواة، وسيأتي مزيد أمثلة من واقع أحوال الرواة الذين وصفوا بهذا الوصف في المبحث الثاني -إن شاء الله تعالى-.

ثالثًا: العجائب

العجائب لغة: مصدر الفعل الثلاثي: (عَجِبَ) العين، والجيم، والباء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على كبر واستكبار للشيء، والآخر خلقة من خلق الحيوان، فالأول العُجْبُ، وهو أن يتكبر الإنسان في نفسه. تقول: هو معجب بنفسه. وتقول من باب العَجَبِ: عَجَبَ يَعْجَبُ عَجَبًا. قال ابن الأعرابي: العَجَبُ النظر إلى شيء غير مألوف ولا معتاد. وقوله عز وجل: {وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ}(سورة الرعد، آية: 5)، وأمر عجيب، وذلك إذا استكبر واستعظم، والعَجِيْبُ: الأمر يتعجب منه، وكذلك العُجَابُ بالضم: الأمر الذي يتعجب منه، والعُجَّابُ بالتشديد أكثر منه. وكذلك الأعجوبة، والعَجَبُ: إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده، والتَعَاجِيْبُ: العجائب، والاسم: العُجْبُ(ابن فارس، 1399هـ، ج4، 243، والفارابي، 1407، ج1، 177، وابن سيدة، 1421هـ، ج1، 338، والرازي، 1420هـ، 200، وابن منظور، 1414هـ، ج1، 581).

العجائب اصطلاحًا: هي الموضوعات، حيث يطلق نقاد الحديث هذا اللفظ على أحاديث الرجل الكذاب والوضاع(الغوري، د. ت، 483، بتصرف).

ومن الشواهد على ذلك: قول ابن حبان في عبد الله بن السري المدائني: "شيخ يروي عن أبي عمران الجوني العجائب التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنّها موضوعة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإنباه عن أمره لمن لا يعرفه"(ابن حبان، 1396هـ، ج2، 34).

وأحيانًا قد يطلق ابن حبان هذا اللفظ، ولا يقصد من إطلاقه أنّ الراوي كذاب قد وصم بالوضع، بل إنّه يأتي بالعجائب، أيْ، الغرائب التي قد يُتعجب منها، وقرينة الحال هي من تفصح عن ذلك، ومن الشواهد على ذلك: قوله في عبد السلام بن صالح بن سليمان بن ميسرة أبو الصلت الهروي: "يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل علي، وأهل بيته لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"(ابن حبان، 1396هـ، ج2، 151).

رابعًا: الملزقات

الملزقات لغة: جمع مُلْزَقَةٌ، وهي اسم مفعول من الفعل الثلاثي: (لَزِقَ) اللام، والزاء، والقاف ليس بأصل؛ لأنّه من باب الإبدال. يقال لَزِقَ الشيء، بالشيء يَلْزِقُ، مثل لصق، ولَزِقَ به لُزوقاً والْتَزَقَ به، أيْ، لَصِقَ به. وألْزَقَهُ به غيره. ويقال: فلان لِزْقِي وبِلِزْقِي، ولَزيقي، أيْ، بجنبي. واللازوقُ: دواء للجرح يلزمه حتى يبرأ. وَالْمُلْزَقُ: الشيء ليس بالمحكم(ابن فارس، 1399هـ، ج5، 244، والفارابي، 1407هـ، ج4، 1549).

الملزقات اصطلاحًا: "هي الأحاديث التي يرويها الضعيف عمّن لم يحدث بها قط، سواءً أكانت صحيحة، أو ضعيفة، أو موضوعة"(الغوري، د. ت، 773).

ومن الشواهد ذلك: قول ابن حبان في أفلح بن سعيد، وقد كان ممّن يلزق الموضوعات بالثقات الأثبات: "شيخ من أهل قباء، كان يسكن المدينة، يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزقات لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال"(ابن حبان، 1396هـ، ج1، 176). وقال في ترجمة عبد الله بن مروان أبو شيخ الخراساني، وقد كان ممّن يلزق الأحاديث الصحاح بالثقات: "يروى عن ابن أبي ذئب، روى عنه سليمان بن عبد الرحمن، يلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر يشتبه على من الحديث صناعته لا يحل الاحتجاج به"(ابن حبان، 1396هـ، ج2، 36).

وقال في ترجمة عبد الله بن وهب النسوي، وقد كان ممّن يلزق الأحاديث الموضوعة بالضعفاء: "شيخ دجال يضع الحديث على الثقات، ويلزق الموضوعات بالضعفاء، يروي عن يزيد بن هارون وأهل العراق، لا يحل ذكره في الكتب بحيلة إلا على سبيل الجرح فيه، وهذا شيخ ليس يعرفه كل

إنسان إلا من تتبع حديثه، ولم يكن لنا همّة في رحلتنا إلا تتبع الضعفاء، والتنقير عن أنبائهم، وكتابة حديثهم للمعرفة والسبر"(ابن حبان، 1396هـ، ج2، 43).

المبحث الثاني: الرواة الذين أطلق نقاد الحديث بحقّهم وصف: (صاحب أو ابد)

استخدم كبار نقاد الحديث وجهابذتهم وصف صاحب أوابد أو ما يشتق منه كذي أوابد في الحكم على الرواة بالضعف على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم فيه، وأحيانًا قد يعبّرون بهذا الوصف مقرونًا بما يفيد أنّ الراوي الموصوف به ممّن يروي عن الثقات الأوابد أو الطامّات أو العجائب، وممّن عُهد عنه استعماله من نقاد الحديث المتقدمين: يحيى بن سعيد القطان (ت:198هـ)، وابن معين (ت:234هـ)، وأبو داود السجستاني (ت:275هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت: 266هـ)، وابن حبان (ت: 354هـ)، ومن المتأخرين: الذهبي (ت: 748هـ)، وفي هذا المبحث ستتناول الدراسة الحاليّة الرواة الذين وصفوا بهذا الوصف على اختلاف مراتبهم من حيث الضعف، ومن أختلف فيه أيضًا، وذلك وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: الرواة الذين ضُعّفوا ضعفًا يسيرًا.

ومن الرواة الذين أطلق نقاد الحديث بحقّهم هذا الوصف، وكانوا من جملة من ضُعّف ضعفًا يسيرًا الآتي:

1. إسحاق بن إبراهيم الحنيني، أبو يعقوب المدنيّ، نزيل طرطوس (ت: 216)

وإسحاق مدينيّ الأصل، سكن طرطوس، روى له أبو داود، وابن ماجه في سننهما، ووُصِف من قبل الذهبي بأنّه صاحب أوابد، حيث قال في الميزان، "روى عن مالك، وغيره، صاحب أوابد"(الذهبي، 1382هـ، 179/1).

وإسحاق بن إبراهيم أطبقت كلمة نقاد الحديث على تضعيفه، حيث ضعّفه من نقاد الحديث المتقدمين كلٌ من: أحمد بن صالح، حيث قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: رأيت أحمد بن صالح لا يرضى الحنيني(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 208/2)، والبخاري، حيث قال: "في حديثه نظر"(البخاري، د. ت، 379/1)، والنسائي، حيث قال: "ليس بثقة"(النسائي، 1396هـ، 18/1)، وأبو الفتح الأزدي، حيث قال: "أخطأ في الحديث"(ابن الجوزي، 1406هـ، 97/1)، وابن عدي، حيث أخرج له في سياق ترجمته ثلاث روايات، تفرد باثنتين منهما عن مالك، والثالثة تفرد بها عن هشام بن سعد، ثمّ حكم عليه بقوله: "والحنيني مع ضعفه يكتب حديثه"(ابن عدي، 1418هـ، 555/1)، وهذا يعني أنّ الحنيني ضعيف لا يقوى على التفرد، بل يحتاج حديثه البحث عن طرائق أخرى تقويه؛ لذا كان بنظر ابن عدي في عداد من يكتب حديثه للاعتبار.

كما ضعّفه ابن الجوزي، حيث ذكره في الضعفاء، وأشار إلى تضعيف بعض نقاد الحديث السابقين له كأحمد بن صالح، والنسائي، والأزدي"(ابن الجوزي، 1406هـ، 97/1)، والذهبي، حيث ذكره في الكاشف، وقال: "ضعّفوه"(الذهبي، 1413هـ، 234/1)، كما نقل ابن حجر تضعيف كلٍ من الحاكم، والبزار له، حيث قال الحاكم أبو أحمد: "في حديثه بعض المناكير"، وقال البزار: "كُفّ بصره، فاضطرب حديثه"، كما نوّه إلى أنّ ابن عدي ذكره في أسماء شيوخ البخاري، وسمّى جده بعبد الرحمن، ولم يتابعه على ذلك أحد، حيث قال الباجي: "اشتبه على ابن عدي بإسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن البغوي"(ابن حجر، 1326هـ، 222/1-223)، وأطلق الحكم بضعفه في التقريب، حيث قال: "ضعيف، مات سنة ست عشرة، من التاسعة"(ابن حجر، 1406هـ، 99/1).

وبالرجوع إلى مسند البزار، وُجد أنّ البزار أخرج روايته عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْد، عَن زَيد بْنِ أَسْلَمَ، عَن عَطاء بْنِ يسار، عَن أبي هُرَيرة، قال: جاء جبريل إِلَى النَّبِيّ -ﷺ- يَوْمَ الأضحى فقال: كيف رأيت نسكنا هذا؟..."الحديث، ثمّ حكم عليه بقوله: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن سعد، عن زيد، عن عطاء، عن أبي هريرة إلا إسحاق بن إبراهيم الحنيني، ولم يتابعه عليه غيره بهذه الرواية، وإنّما أتى في أحاديث رواها لم يتابع عليها؛ لأنّه لمّا كُفّ بصره، وبعد عن المدينة، فصار إلى الثغر حدث بأحاديث عن أهل المدينة، فأنكر بعضها عليه"(البزار، 2009م، 256/15).

وهناك من وثقه من جهة عدالته، كأبي زرعة الرازي، فقد سئل عنه، فقال: "صالح"، ومقصود أبي زرعة بقوله: "صالح"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 208/2)، أيْ، الصلاحية الدينيّة، حيث كان معروفًا بدينه وصلاحه، فقد كان مالك يعظمّه(الذهبي، 1382هـ، 180/1، وهذا ما نبّه إليه أيضًا الحافظ ابن حجر، حيث نقل كلام أبي زرعة الرازي، وقال: "يعني في دينه لا في حديثه"(ابن حجر، 1326هـ، 222/1)، وابن حبان، حيث ذكره في الثقات، وقال: "كان ممّن يخطئ"(ابن حبان، 1393هـ، 115/8).

ويبدو من كلام نقاد الحديث المشار إليها سابقًا أنّ الحنيني ضعيف ضعفًا يسيرًا، أي من جهة ضبطه لا من جهة عدالته؛ فهو لا يقوى على التفرد، بل لا بدّ من متابعة غيره له ممّن هم مثله أو أقوى منه؛ لقبول روايته؛ لذا نوّه ابن عدي إلى أنّه مع ضعفه يكتب حديثه، وأمّا عن ذكر ابن حبان له في الثقات، فهذا من باب تساهله، وإلا فقد نصّ على أنّه ممّن يخطئ، فخطؤه صفة مستمرة ودائمة، ومن هذا حاله ينبغي ألا يدون اسمه في الثقات.

2. خازم بن الحسين، أبو إسحاق، الحميسيّ، البصريّ

وُصِفَ من قبل ابن حبان بما مفاده أنّه كان ينفرد بالأوابد والطامّات، حيث قال: "خازم بن الحسين الحميسي من أهل الكوفة، كنيته أبو إسحاق،

يروي عن مالك بن دينار، منكر الحديث على قلة روايته، كثير الوهم فيما يرويه، لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته، وليس ممّن يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامّات، روى عنه الحسن بن الربيع، وجبارة بن مغلس الحمانيّ"(ابن حبان، 1396هـ، 288/1).

وخازم ضعّفه غير واحد من نقاد الحديث، وإن كانت عباراتهم النقديّة لا تصل إلى شدّة كلام ابن حبان فيه، ونقده له، ومنهم: ابن معين، حيث قال: "أبو إسحاق الحميسيّ: ليس بشيء"(ابن معين، 1399هـ، 57/4)، وهذه العبارة عند ابن معين تدل على قلة حديثه، وتشعر بضعفه، وقال أبو حاتم الرازي، وقد سئل عنه: "شيخ بصري، قدم الكوفة، قال ابن أبي حاتم، قلت: ما حاله؟ قال: شيخ، يكتب حديثه، ولا يحتج به"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 393/2).

أمّا ابن عدي، فقد قام على سبر مروياته، وأخرج له في سياق ترجمته تسع روايات، تفرد بثلاثة منها عن مالك بن دينار، كما روى عن يزيد الرقاشي أربع روايات غير محفوظة عنه، وتفرد برواية أخرى عن أبي هارون العبدي، وأخرى عن أيوب، ثمّ أطلق حكمه فيه، فقال: "وقد حَدَّث عَن أبي إسحاق يَحْيى الحماني أَيضًا وغيره من أهل الكوفة وله أحاديث غير ما ذكرت وعامة حديثه عَمَّن يروي عنهم لا يتابعه أحد عليه وأحاديثه شبه الغرائب، وَهو ضعيف يكتب حديثه"(ابن عدي، 1418هـ، 531/3).

كما ذكره الذهبي في الضعفاء، وقال: "قال أبو داود روى مناكير له عن مالك بن دينار"(الذهبي، د. ت، 200/1)، وترجم له أيضًا في الميزان، وذكر له روايتين من مناكيره عَنْ مَالِكِ بْنِ دِيْنَارٍ، عَنِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً: «حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ إِيمَانٌ، وَبُغْضُهُمَا نِفَاقٌ»، وَبِهِ مَرْفُوعاً: «التَوَدُدُ نِصْفُ العَقْلِ»(الذهبي، 1382هـ، 626/1)، وقال ابن حجر في التقريب: "خازم بالزاي ابن الحسين، أبو إسحاق الحميسيّ، البصريّ، نزيل الكوفة: ضعيف من الثامنة(ابن حجر، 1406هـ،186/1).

والحديث الأول ذكره المقدسي أيضًا في أطراف الغرائب والأفراد، وقال: "غريب من حديث مالك عن أنس، تفرد به أبو إسحاق خازم بن الحسين الحيسي عنه، ولم يروه عنه غير محمّد بن عبد الرحمن عن يحيى الحمانيّ(المقدسي، 1419هـ، 242/2)، وأمّا الحديث الثاني، فقد سئل عنه الدارقطني في العلل، فقال: "يرويه خازم بن الحسين، أبو إسحاق الحميسي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ-، والمحفوظ: عن يونس عن الحسن مرسلًا، وخازم بن الحسين هذا كوفيّ، يعرف بكنيته، يعتبر به، ليس من الحفاظ"(الدارقطني، 1406هـ، 75/2)، كما ذكره المقدسي في ذخيرة الحفاظ، وقال: "رواه أبو إسحاق خازم بن الحسين الحميسي عن مالك بن دينار، عن أنس، خازم هذا لا شيء"(المقدسي، 1416هـ، 1177/2).

وبهذا يتضح أنّ خازم بن الحسين ضُعّف من جهة ضبطه لا من جهة عدالته، فهو في عداد من يكتب حديثه، فلا يحتجّ به إذا انفرد، بل لا بدّ متابعة غيره؛ لأنّه ليس ممّن يقوى على التفرد.

3. محمّد بن عمرو بن عبيد الأنصاري، أبو سهل الو اقفي

وقد وُصِفَ محمّد بن عمرو بأنّه ممّن يروي الأوابد عن الحسن على جهة الخصوص من قبل يحيى ابن سعيد القطان، حيث جاء عن ابن المديني أنّه قال: "سألت يحيى بن سعيد القطان عن محمّد بن عمرو الأنصاري قلت: روى عن حفصة، فضعّف الشيخ جدًا، قلت ماله؟ قال روى عن القاسم عن عائشة في الكبش الأقرن، وعن القاسم عن عائشة في الصلاة الوسطى، وروى عن الحسن أوابد"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 32/8).

كما ضعّفه من نقاد الحديث المتقدمين كلٌ من: ابن معين، حيث قال: "محمّد بن عمرو بن عبيد الأنصاري: ضعيف"(ابن معين، 1399هـ، 95/4)، ومرّة قال عنه: "ضعيف الأمر"(الخطيب البغدادي، 1417هـ، 341/3)، وابن نمير، حيث قال: "أبو سهل محمد بن عمرو بصري: ليس يسوى شيئًا"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 32/8)، وابن حبان، حيث ذكره أولًا في الثقات، ونصّ على أنّه "يخطئ"(ابن حبان، 1393هـ، 439/7)، وأعاد ذكره في المجروحين، ونصّ على أنّه كان "ممّن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، يعتبر حديثه من غير احتجاج به"(ابن حبان، 1396هـ، 286/2)، وابن عدي، وكان ممّن استقصى أحاديثه التي رواها، وهي قليلة وجلّها غرائب، حيث ذكر في سياق ترجمته ستة أحاديث منها، ثمّ أطلق الحكم عليه بقوله: "ومحمّد بن عمرو أبو سهل هذا هو عزيز الحديث، وله غير ما ذكرت أحاديث أيضًا، وأحاديثه إفرادات، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء"(ابن عدي، 1418هـ،460/7)، ويعقوب بن سفيان، حيث قال عنه: "ضعيف"(يعقوب بن سفيان، 1401هـ، 125/2)، ومن المتأخرين ابن حجر، حيث قال: "محمّد بن عمرو الواقفي، أبو سهل البصري مشهور بكنيته: ضعيف من السابعة"(ابن حجر، 1406هـ، 500/1).

ويظهر من أقوال نقاد الحديث سالفة الذكر أنّ ضعف محمّد إنّما هو من جهة حفظه وضبطه، لا من جهة عدالته، حيث كان يخطئ، ويتفرد برواية المناكير عن الثقات والمشاهير، هذا مع عُرف عنه من أنّه عزيز الحديث، ومن كان هذا حاله لا يقوى على التفرد، ولا يحتجّ بحديثه إلا إذا توبع عليه، وهذا إنّما يفهم من كلام ابن حبان، وكذلك ابن عدي، حيث قام على سبر مروياته، وتوصل إلى حكم نهائي بشأنه مفاده أنّه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، أيْ للاعتبار، وليس في عبارات نقاد الحديث سالفة الذكر ما يفيد أنّه ممّن ضُعف ضعفًا شديدًا من جهة حفظه وضبطه خلا ما جاء عن يحيى القطان، وهو من "نقاد الحديث المتشددين"(الوادي، 2020م، 211)، ويبدو أنّ تضعيفه لمحمّد إنّما كان بالنسبة لأمر بعينه، وعلى وجه الخصوص فيما رواه عن القاسم عن عائشة في الكبش الأقرن، وفي الصلاة الوسطى، وفيما رواه عن الحسن البصري، وكذلك ما جاء عن ابن نمير أنّه قال فيه: "لا يسوى شيئًا"، ولربما قال فيه قال بالنسبة لأمر بعينه، أو بالنسبة لمن قرن معه ممّن هو أقوى منه حال السؤال عنه، والله تعالى أعلم.

4. أبو جرير مولى الزهري (ت: 180هـ)

وُصِفَ من قبل ابن حبان بأنّه ممّن يروي الأوابد عن الزهري على جهة الخصوص، حيث قال: "يروي عن الزهري العجائب من المقلوبات، والأوابد من الملزقات، لا تحل الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار".

ثمّ أخرج له في سياق ترجمته رواية واحدة من جملة أوابده عن الزهري، حيث قال: "رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، فَإِنَّهَا خَفِيفَةٌ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَةٌ فِي الْمِيزَانِ، وَلَوْ جُعِلَتْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ فِي كَفَّةٍ، وَجُعِلَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَا فِيهِنَّ فِي كَفَّةٍ، لَرَجَحَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ». أَخْبَرَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جرير عَنِ الزُّهْرِيِّ"(ابن حبان، 1396هـ، 149/3).

وقصد ابن حبان بهذه الرواية التي أخرجها له في سياق ترجمته عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة التنويه إلى أنّها منكرة غير صحيحة، إذ الرواية الصحيحة عن أبي هريرة هي ما أخرجها مسلم من طريق أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»(مسلم، د. ت، حديث رقم: (917)/ 631/2)، وعند ابن حبان في الصحيح من طريق الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلِمَتِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، وَإِنْ أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ»(ابن حبان، 1414هـ، حديث رقم: (3004)/272/7).

إذ ليس في طرائق الحديث الصحيحة ما يدل على أنّها من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ليس هذا فحسب، بل سياقة المتن من طريق أبي جرير هذا فيها غرابة.

وأبو جرير ترجم له ابن عدي فسمّاه: سهل مولى المغيرة بن أبي الغيث بن حميد بن عبد الرحمن مديني، يكنى أبا حريز، ويقال: أنّه مولى الزهري لروايته، عن الزهري المناكير، وأخرج له في سياق ترجمته خمس روايات، كان من ضمنها ثلاث روايات ممّا تفرد بها عن الزهري، ثمّ أطلق حكمه فيه، فقال: "ولأبي حريز غير مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ قَلِيلٌ وعامة ما يرويه، لاَ يُتَابَعُ عَليه، وَهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"(ابن عدي، 1418هـ، 518/4)،

وأكدّ ما ذهب إليه ابن عدي من تسميته بسهل الدارقطني في تعليقاته على كتاب المجروحين، حيث قال: "أبو حريز اسمه سهل، وهو مولى المغيرة بن أبي المغيث، ويقال ابن أبي الغيث بن أحمد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري"(الدارقطني، 1414هـ، 295/1).

بل ابن حبان ذاته من ترجم له في المجروحين أيضًا بـ: سهل مولى المغيرة، كنيته أبو حريز يروي عن الزهري العجائب، وعن غيره من الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ثمّ أخرج رواية واحدة من عجائبه وممّا يستنكر عليه ممّا رواه عن الزهري(ابن حبان، 1396هـ، 349/1)، وبدليل صنيعه في الثقات، حيث قال في ترجمة أبي حريز عبد الله بن الحسين، أصله من البصرة، كان قاضيًا بسجستان، وليس هذا بأبي حريز مولى الزهري: ذاك واهٍ، وهذا صدوق"(ابن حبان، 1393هـ، 25/7).

وكان ممّا رواه أيضًا من عجائبه عن الزهري، الحديث الذي ذكره المقدسي في أطراف الغرائب: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا اهْتَمَّ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ فَنَظَرَ فِيه»، ثمّ قال: "رواه سهل مولى المغيرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وسهل هذا يروي عن الزهري العجائب، وعن غيره من الثقات ما لا أصل له"(المقدسي، 1415هـ، 232/1).

وبهذا يتضح أنّ الصواب في كنيته أبو حريز، واسمه سهل مولى المغيرة، ويقال: مولى الزهري لروايته عنه، تفرد عنه بجملة روايات لم يتابع عليها من قبل الثقات، وهو بالجملة ضعيف من جهة ضبطه، ولا يحتجّ به إذا انفرد.

المطلب الثاني: الرواة الذين ضُعّفوا ضعفًا شديدًا

من الرواة الذين أطلق نقاد الحديث بحقّهم هذا الوصف، وكانوا من جملة من ضُعّف ضعفًا شديدًا الآتي:

1. إبراهيم بن أبي حيّة اليسع بن أسعد المكيّ (ت: 190هـ)

وُصِف إبراهيم من قبل ابن حبان أيضًا بأنّه يروي المناكير والأوابد عن بعض الرواة على سبيل التعمّد لها، حيث قال: "من أهل مكة، يروي عن جعفر بن محمّد، وهشام بن عروة مناكير وأوابد تسبق إلى القلب أنّه المتعمد لها"، ثمّ أخرج له في سياق ترجمته روايتين، الأولى: رواها عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- عَنْ جِبْرِيلَ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: «أَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، وَقَالَ يَوْمُ الأَرْبِعَاءِ يَوْمُ نَحْسٍ مُسْتَمِرّ»، والثانية: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- فِي كَنِيفٍ أَنْ تَبْنِيَهَا بِمِنًى، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا»(ابن حبان، 1396هـ، 104/1).

وقد نوّه سابقًا إلى ما ذهب إليه ابن حبان في شأن إبراهيم بن أبي حيّة وشأن أوابده من نقاد الحديث المتقدمين البارعين: البخاري "الذي سبق عمره وزمانه بكثير، واعترف له كل من يقدر العلم والعلماء بالفضل والمكانة، وأجمعوا على مكانته على مرّ العصور"(الزيادة، والعزام، 2021م، 3)، حيث سئل عن حديث إبراهيم بن أبي حيّة الذي تابع فيه عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن جابر أنّ النّبي -ﷺ-: «قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ

الشَّاهِدِ» من قبل الترمذي، حيث قال: "سألت محمّدًا عن هذا فقلت: أيُّ الروايات أصح، فقال: أصحه حديث جعفر بن محمّد عن أبيه أنّ النَّبِيَّ -ﷺ- مرسلًا"، ثمّ ذكر الترمذي حكم شيخه البخاري على إبراهيم، حيث قال: قال محمّد: إبراهيم بن أبي حية ضعيف ذاهب الحديث"(الترمذي، 1409هـ، 202)، وابن عدي، حيث ترجم له في كامله، وأخرج ذات الرواية التي أخرجها ابن حبان له عن جعفر بن محمّد، ثمّ حكم عليها بقوله: "وهذا الحديث من هذا الطريق قد روي عن جعفر بن محمد مسندًا، والأصل فيه مرسلا، وأمّا قوله: يوم الأربعاء يوم نحس مستمر، لا يرويه غير إبراهيم بن أبي حيّة"، كما أخرج له عن هشام بن عروة ثلاث روايات كان من ضمنها الرواية التي أخرجها له ابن حبان سابقًا، ثمّ حكم عليها بقوله: "وهذه الأحاديث عن هشام بن عروة، لم يتابع إبراهيم بن أبي حيّة عليها أحد، وهو يرويه عن هشام بن عروة"، ليس هذا فحسب، بل قد أخرج له في سياق ترجمته رواية أخرى عن ابن جريج لم يتابع عليها أيضًا من قبل الرواة، ثمّ أطلق حكمه على هذا الحديث، وعلى ما رواه أيضًا عن محمّد بن جعفر، وهشام بن عروة، حيث قال: "هذا الحديث لا أعلم يرويه عن ابن جريج غير إبراهيم بن أبي حيّة، وهو معروف بنعيم، عن إبراهيم، وحديث جعفر بن محمّد قد قال جماعة فيه: عن جعفر، عن أبيه، عن جابر، واختلفوا على جعفر على ألوان، إلا أنّ المنكر فيه قوله: «يوم الأربعاء يوم نحس مستمر». وضعف إبراهيم ابن أبي حيّة بيّن على أحاديثه ورواياته، وأحاديث هشام بن عروة التي ذكرتها كلها مناكير"(ابن أبي عدي، 1418هـ، 1/385-389)، والمقدسي، حيث أخرج روايته في تذكرة الحفاظ(أطراف أحاديث ابن حبان في المجروحين) عن هشام بن عروة عن أبيه: «أَنَّ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا- اسْتَأْذَنَتِ النَّبِيَّ -ﷺ- فِي كَنِيفٍ أَنْ تَبْنِيَهَا بِمِنًى، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا»، ثمّ علق عليه بقوله: "رواه إبراهيم بن أبي حية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة -رضي الله تعالى عنها-، وإبراهيم له نسخة عن هشام لا أصل لها، وابن أبي يحيى كذاب"(المقدسي، 1415هـ، 123)، كما أخرجه في ذخيرة الحفاظ(من الكامل لابن عدي) عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النّبي -ﷺ-، ثمّ قال: "وهذا الأصل فيه مرسل، والزيادة فيه، أيْ، «وَقَالَ يَوْمُ الأَرْبِعَاءِ يَوْمُ نَحْسٍ مُسْتَمِرّ»، ينفرد بها إبراهيم، وهو لا شيء"(المقدسي، 1416هـ، 1/218).

والجوزجاني، حيث أخرج له في الأباطيل والمناكير حديثًا آخر من أوابده من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْبَزَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَيَّةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخَّرَ حَدَّ الْمَمَالِيكِ، وَأَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، ثمّ قال: "هذا حديث منكر، وإبراهيم بن أبي حيّة: ضعيف الحديث، وفي عداد من يضع الحديث، ولم يروه عن هشام غيره في خلاف ذلك"(الجوزجاني، 1422هـ، 2/222)، وابن الجوزي، حيث أخرجه في الموضوعات الكبرى مع أحاديث أخرى واردة في ذات السياق، وقال: "هذه الأحاديث لا تصح عن رسول الله -ﷺ-، وأمّا حديث جابر، فلم يروه غير إبراهيم"(ابن الجوزي، 1386هـ، 2/74).

وقد ضَعّف إبراهيم أيضًا كلٌ من: البخاري في التاريخ، حيث قال: "إبراهيم بن أبي حيّة أبو إسمعيل المكي، عن هشام بن عروة، منكر الحديث، واسم أبي حيّة اليسع بن اسعد"، ومسلم في الكنى، حيث قال: "أبو إسماعيل، إبراهيم بن أبي حيّة عن هشام بن عروة، ضعيف الحديث"، وأبو حاتم الرازي، حيث قال: "منكر الحديث"، كما ذكره أبو نعيم في الضعفاء، وقال: "عرف في روايته عن هشام بن عروة، وجعفر بن محمد المناكير"، وذكر الذهبي في الميزان كلام نقاد الحديث فيه، ومن جملتها: قول النسائي: ضعيف، وقول الدارقطني: متروك الحديث، كما أخرج له روايتين من رواياته المنكرة عن هشام بن عروة(البخاري، د. ت، 1، 283، ومسلم، 1404هـ، 1/57، وابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 2، 96، والدارقطني، 1403هـ، 1، 250، وأبو نعيم، 1405هـ، 1/57، والذهبي، 1382هـ، 1/29).

هكذا أطبقت كلمة نقاد الحديث على تضعيف إبراهيم بن أبي حيّة، بل هناك من جعله في عداد الوضاعين، خلا ما ورد على لسان ابن معين من توثيقه له، حيث قال عثمان بن سعيد الدارمي: "سألت يحيى بن معين، قلت: إبراهيم بن أبي حيّة؟ فقال: شيخ ثقة"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 2/96).

وقد يكون توثيقه له بالنسبة لأمر بعينه، إن صح هذا النقل عنه، خاصة مع إطباق نفاد الحديث على تضعيفه، بل على توهينه.

2. أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط (ت: 290هـ)

وُصِف من قبل الذهبي بأنّه ذو أوابد، حيث قال في المغني: "شيخ الطبراني، ساقط ذو أوابد"(الذهبي، د. ت، 1/34)، وقال عنه في الميزان: "روى عن أبيه، عن جده بنسخة فيها بلايا، ومن ذلك مرفوعاً: الجيزة روضة من الجنة، ومنها: يا محمّد لا أعذب بالنار من سمّى باسمك، ومنها: أهل بيتي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم، ومنها: مصر خزائن الله في أرضهن سمعناها من طريق أبي نعيم عن اللكي عنه، لا يحل الاحتجاج به، فإنّه كذاب"(الذهبي، 1382هـ، 1/82)، كما نصّ في التاريخ على أنّه: "صاحب النسخة المشهورة الموضوعة"(الذهبي، 2003م، 6/668).

3. أحمد بن سالم بن خالد بن جابر بن سمرة

وأحمد كوفي حدث بجرجان عن أبي معاوية الضرير يكنّى أبا سمرة، أختلف في اسمه، حيث

سمّاه ابن حبان في المجروحين بـ: أحمد بن سمرة أبو سمرة من ولد سمرة بن جندب، بينما سمّاه ابن عدي في الكامل بـ: أحمد بن سالم بن خالد بن جابر بن سمرة، في حين قال الدارقطني وهم أبو حاتم -يعني ابن حبان- في نسبه هذا إلى سمرة، وإنّما هو أحمد بن سلمة بن خالد بن جابر ابن سمرة الرأي وهو الذي قبل هذا(ابن حبان، 1396هـ، 1/140، وابن عدي، 1418هـ، 1/277، والمسلمي وآخرون، 2001م، 1/65)

وقد وصف من قبل ابن حبان بأنّه كان يروي عن الثقات الأوابد والطامّات، لا يحل الاحتجاج به بحال، وقد أخرج له في سياق ترجمته رواية واحدة من جملة أوابده وطامّاته التي رواها عن الثقات، حيث قال: روى عن شريك بن عبد الله عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النّبي -ﷺ- قال: «عَلِيٌّ خَيْرُ البَرِيّةِ» حدثناه محمد بن يعقوب الخطيب بالأهواز ثنا معمر بن سهل الأهوازي ثنا أبو سمرة أحمد بن سمرة ثنا شريك(ابن حبان، 1396هـ، 140/1)، وقد نوّه ابن عدي إلى مكمن الخطأ والعلة في هذه الرواية عقب حكمه عليه بأنّه ليس بالمعروف، وله أحاديث مناكير، حيث أخرجها في سياق ترجمته مع رواية أخرى عدّها ضمن مناكيره، وقال: "وهذا قد رواه غير أبي سمرة عن شريك، وروي عن غير شريك أيضًا، عن الأعمش، عن عطية، عن جابر بن عبد الله: «كُنّا نَعُدُّ عَلِيًا مِنْ خِيَارِنَا». ولا يسنده هكذا إلا أبو سمرة"(ابن عدي، 1418هـ، 277/1).

كما ذكره ابن الجوزي في الموضوعات الكبرى، وقال: "هذا حديث لا يصح عن رسول –"ﷺ، والسيوطي في اللآلئ، حيث ذكر تعليق ابن حبان، والذهبي السابقين عليه بعد الصحة(ابن الجوزي، 1386هـ، 349/1)

كما نوّه الذهبي إلى أنّ نسبة هذا الحديث إلى النّبي -ﷺ- هو كذب محض، حيث قال: "...، وهذا كذب، وإنّما جاء عن الأعمش عن عطية العوفي عن جابر -رضى الله تعالى عنه- قال: «كُنّا نَعُدُّ عَلِيًا مِنْ خِيَارِنَا»، وهذا حق"(الذهبي، 1382هـ، 99/1)، ليس هذا فحسب، بل ترجم له في الأحمدين مرتين، الأولى: أحمد بن سالم أبو سمرة، ونصّ على أنّه: "صاحب مناكير وحشة"، والثانية: أحمد بن سمرة هو ابن سالم، وقال: "نسب إلى جده الأعلى، له عجائب وأوابد، من ذلك: علي خير البرية"(الذهبي، د. ت، 39/1، 41).

4. أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب الهشيميّ (ت: 271هـ)

وصفه ابن حبان بأنّه كان ممّن يروي الأوابد والطامّات عن عبد الرزاق الصنعاني صاحب المصنّف وعن الثقات، حيث قال: "يروي عن عبد الرزاق، والثقات الأوابد والطامّات"، ثمّ أخرج في سياق ترجمته رواية واحدة من الروايات التي ألصقها بعبد الرزاق، حيث قال: رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُهْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ وَهُوَ آخِذٌ بِضَبْعِ عَلِي بْن أَبِي طَالِبٍ: «هَذَا أَمِيرُ الْبَرَرَةِ، وَقَاتِلُ الْفَجَرَةِ، مَنْصُورٌ مَنْ نَصَرَهُ، مَخْذُولٌ مَنْ خَذَلَهُ، مَدَّ بِهَا صَوْتَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْحُكْمَ فَلْيَأْتِ الْبَابِ».

ثمّ عقّب بحكمه على الحديث، حيث قال: "وهذا شيء مقلوب إسناده ومتنه معًا"(ابن حبان، 1396هـ، 153/1)، وأكّد هذا الحكم على الحديث ابن عدي في الكامل، حيث أخرجه في سياق ترجمته، وقال: "وهذا حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا"(ابن عدي، 1418هـ، 316/1).

كما نصّ غير واحد من نقاد الحديث المتقدمين على أنّ أحمد كان يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير والأباطيل، بل كان ممّن يضع الحديث، فترك حديثه لأجل ذلك، ومنهم: ابن عدي، حيث قال: "كان بسر من رأى أنّه يضع الحديث"، والدارقطني، حيث قال: "أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب يعرف بالهشيمي، يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير، يترك حديثه"، وابن الجوزي، حيث قال: "كان يضع الحديث"(ابن عدي، 1418هـ، 316/1، والمسلمي وآخرون، 2001م، 71/1، وابن الجوزي، 1401هـ، 221/1)، ومن نقاد الحديث المتأخرين الذهبي، حيث نصّ على أنّه "كذاب"(الذهبي، د. ت، 43/1).

5. احمد بن معدان العبديّ

وُصِفَ من قبل ابن حبان بأنّه كان يروي الأوابد عن ثور بن يزيد، حيث قال: "شيخ يروي عن ثور بن يزيد الأوابد التي لا يجوز الاحتجاج بمن يروي مثلها"، ثمّ أخرج له رواية واحدة في سياق ترجمته من أوابده عن ثور، حيث قال: "يَرْوِي عَنْ ثَوْرِ بن خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى عبد إلا عظمت مؤونة النَّاسِ عَلَيْهِ، فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تِلْكَ الْمُؤونَةَ فَقَدْ عَرَّضَ تِلْكَ النِّعْمَةَ لِلزَّوَالِ». أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سعيد بن سِنَانٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَعْدَانَ الْعَبْدِيُّ ثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، ثمّ قال: "وهذا ما رواه عن ثور الواهيان ضعيفان: أحمد بن معدان، وابن علاته"(ابن حبان، 1396هـ، 143/1).

وأحمد بن معدان جهله أبو حاتم الرازي، حيث قال عبد الرحمن: سألت أبي عنه، فقال: "هو مجهول، والحديث الذي رواه باطل"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 75/2)، يقصد الحديث الذي رواه عن ثور بن زيد، كما جهله ابن عدي، حيث قال عنه: "ليس بمعروف"، ثمّ أخرج في سياق ترجمته الحديث السابق الذي رواه عن ثور بن زيد، ثمّ قال: "وهذا الحديث يُروى من وجوه، وكلها غير محفوظة، وأحمد بن معدان هذا لا أعرف له غير هذا الحديث"(ابن عدي، 1418هـ، 285/1)، واتهمّه بالكذب الدارقطني، حيث قال: "أحمد بن معدان العبدي عن ثور بن يزيد، روى عنه محمّد ابن وزير الواسطي: متروك"(الدارقطني، 1403هـ، 252/1).

وبهذا يتضح أنّ أحمد بن معدان قد ضعّف من جهة عدالته، فهو قد اجتمعت فيه مصيبتان: الجهالة مع رواية ما هو باطل لا يصح عن ثور بن زيد.

6. إسرائيل بن حاتم المروزي، أبو عبد الله

وصف من قبل ابن حبان بأنّه شيخ يروي عن مقاتل بن حيان الموضوعات، وعن غيره من الثقات الأوابد والطامّات، يروي عن مقاتل بن حيان ما

وضعه عليه عمر بن صبح، كأنّه كان يسرقها منه.

ثمّ أخرج له رواية واحدة في سياق ترجمته ممّا كان يرويه عن مقاتل ممّا وضعه عليه عمر ابن صبح، حيث قال: روى عن مقاتل بن حيان عن الأصبغ بن نباتة عن علي، قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ عَلَى النَّبِيِّ -ﷺ- إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَر فصلى لِرَبِّك وانحر، قَالَ النَّبِيُّ -ﷺ- لِجِبْرِيلَ مَا هَذِهِ النُّحَيْرَةُ الَّتِي يَأْمُرُنِي بِهَا رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: لَيْسَتْ بِنُحَيْرَةٍ، وَلَكِنَّهُ بِأَمْرك إِذَا تَحَرَّمْتَ لِلصَّلاةِ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكِ إِذَا كَبَّرْتَ، وَإِذَا رَكَعْتَ، وَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِنَّهَا مِنْ صَلاتِنَا وَصَلاةِ الْمَلائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ زِينَةً، وَزِينَةُ الصَّلاةِ رَفْعُ الأَيْدِي عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -ﷺ-: بِرَفْعِ الأَيْدِي فِي الصَّلاةِ مِنَ الاسْتِكَانَةِ، قُلْتُ: فَمَا الاسْتِكَانَةُ، قَالَ: أَلا تَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِهم وَلَا يتضرعون، قَالَ: هُوَ الْخُضُوعُ».

ثمّ حكم عليه بقوله: "وهذا متن باطل، إلا ذكر رفع اليدين فيه، وهذا خبر رواه عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان، وعمر بن صبح يضع الحديث، فظفر عليه إسرائيل بن حاتم، فحدث به عن مقاتل بن حيان"(ابن حبان، 1396هـ، 178/1).

وإسرائيل ذكره أيضًا ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، وأشار إلى كلام ابن حبان السابق الذي مفاده أنّ إسرائيل كان يروي عن غيره من الثقات الأوابد والطامّات، كما ذكر حديثه في الموضوعات الكبرى، وحكم عليه بقوله: "هذا حديث موضوع، وضعه من يريد مقاومة من يكره الرفع، والصحيح يكفى، قال يحيى: "أصبغ ليس يساوى شيئًا". وقال أبو حاتم بن حبان: "عمر بن صبح وضع هذا الحديث على مقاتل، فظفر عليه إسرائيل فحدث به"(ابن الجوزي، 1406هـ، 106/1، وانظر: 1386هـ، 99/2)، وذكره أيضًا الذهبي في المغني، ونصّ على أنّه يأتي بالعجائب، وأنّ ابن حبان هو من اتهمّه بذلك(الذهبي، د. ت، 76/1).

أمّا السيوطي، فقد ذكر في اللآلئ كلام ابن حبان السابق في إسرائيل وحديثه، وتعقبّه قائلًا: "قلت: أخرجه الحاكم في المستدرك، والبيهقي في سننه، وقال: "إنّه ضعيف"، وقال الحافظ ابن حجر في تخريجه: "إسناده ضعيف جدًا". قال في اللسان: "وهب بن إبراهيم ذكره ابن أبي حاتم، فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا والله أعلم"(السيوطي، 1417هـ، 19/2).

أمّا رواية الحاكم في المستدرك، فقد أخرجها ولم يعلق عليها، إنّما علق الذهبي عليها في التلخيص، حيث قال: "إسرائيل صاحب عجائب لا يعتمد عليه، وأصبغ شيعي، متروك عند النسائي"(الحاكم، 1411هـ، حديث رقم (3981)/586/2)، وأمّا رواية البيهقي، فقد أخرجها في الكبرى، ولم يعلق عليها، وإنّما أشار إلى تضعيفها، حينما قال: "وقد روي هذا، والاعتماد على ما مضى، وبالله التوفيق"(البيهقي، 1424هـ، حديث رقم (2527)/110/2)، في حين أشار ابن حجر في التلخيص الحبير إلى رواية الحاكم، ثمّ قال: "ورواه البيهقي، وإسناده ضعيف جدًا، واتهم به ابن حبان في الضعفاء إسرائيل بن حاتم"(ابن حجر، 1419هـ، 651/1)، وترجم لإسرائيل في اللسان، وقال: "ذكره الكشي، والطوسي في رجال الشيعة، وأنّه من أصحاب جعفر الصادق، وأشار إلى حديثه السابق، ونوّه إلى حكم الأزدي على الحديث، حيث قال: "لا يقوم إسناد حديثه"، وإلى أنّ أبا حاتم ذكره، فلم يذكر فيه جرحًا، ثمّ قال: ومقاتل هو ابن حيان، وأصبغ بن نباتة ضعيف"(ابن حجر، 2002م، 93/2)، كما نصّ في اتحاف المهرة على أنّ إسرائيل: منكر الحديث(ابن حجر، 1415هـ، 300/11).

7. إسماعيل بن علي الخزاعيّ (ت: 352هـ)

وُصِفَ من قبل الذهبي بالتهمة، والإتيان بالأوابد، حيث قال: "شيخ لهلال الحفار، قال الخطيب: ليس بثقة، قلت: متهم، يأتي بأوابد، روى عن عباس الدوري، والكديمي، وهو ابن أخي دعبل الشاعر، توفى سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة(الذهبي، 1382هـ، 283/1).

وإسماعيل بن علي، قال فيه الخطيب: "غير ثقة" في سياق ترجمة محمّد بن إبراهيم الصيرفي، حيث قال: أَخْبَرَنَا هِلالُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْحَفَّارُ، قال: نبأنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو الْقَاسِمِ الْخُزَاعِيُّ، قَالَ: نبأنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ الصَّيْرَفِيُّ، قَالَ: نَبَأَنَا أَبُو نَوَاسُ الحَسَنُ بْنُ هانئ، قَالَ: نَبَأَنَا حمّادُ ابْنُ سَلَمَةَ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «لا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحْسِنَ ظَنَّهُ بِاللَّهِ، فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ ثَمَنُ الجَنَّة»، ثمّ قال: "لم يرو عن محمّد بن إبراهيم هذا إلا إسماعيل بن علي الخزاعي، وإسماعيل غير ثقة"(الخطيب البغدادي، 1417هـ، 412/1)، وأخرج له رواية أخرى في سياق ترجمة محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله الصيرفي، والرواية موقوفة على علي بن أبي طالب، ثمّ حكم عليه بقوله: "وليس إسماعيل بن علي الخزاعي ممّن يعتمد عليه"(الخطيب البغدادي، 1417هـ، 40/2).

كما أخرج له رواية موضوعة من جملة أوابده في سياق ترجمة موسى بن سهل الراسبي من طريق مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبَانَ الهنائي البصريّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رَزِينٍ الخزاعيّ- بواسط- حدّثنا أبي، حَدَّثَنَا أَخِي دِعْبِلٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ سَهْلٍ الرَّاسِبِيُّ- فِي دِهْلِيزِ مُحَمَّدِ بْنِ زُنْبُدَةَ- حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «مَنْ أَحَبَّنِي فَلْيُحِبَّ عَلِيًّا، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَمَنْ أَبْغَضَنِي فَقَدْ أَبْغَضَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ أَبْغَضَ اللَّهَ أَدْخَلَهُ النار»، ثمّ قال: "هذا الحديث موضوع الإسناد، والحمل فيه عندي على إسماعيل بن علي، والله أعلم"(الخطيب البغدادي، 1417هـ، 13/33-34).

وذكره أيضًا ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين(ابن الجوزي، 1406هـ، 117/1)، وترجم له سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث، وذكر كلام الذهبي السابق فيه، ثمّ عقّب بقوله: "فقوله متهم مع قوله يأتي بأوابد ما يقتضي أن يكون هو واضعها"(ابن العجمي، 1407هـ، 70/1)، ونوّه ابن حجر

في اللسان إلى أنّ الدارقطني قد سمع منه وأخرج عنه في غرائب مالك حديث: «نِعْمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ»، وقال: لم يكن مرضيًا، كما ذكر أنّه لا يصح عن مالك(ابن حجر، 2002م، 149/2).

8. السريّ بن إسماعيل الهمدانيّ، الكوفيّ، ابن عمّ الشعبيّ (ت:150هـ)

روى له ابن ماجه، وَوُصِف السريّ من قبل أبي داود السجستاني بأنّه كان يجيء عن الشعبي بالأوابد، جاء ذلك على لسان أبي عبيد الآجري، حيث قال عن أبي داود: "ضعيف، متروك الحديث، يجئ عن الشعبي بأوابد"(المزي، 1400هـ، 230/10)، وفي سؤالاته لأبي داود، قال: سئل أبو داود عن أجلح، والسريّ يعني ابن إسماعيل، فقال: "السري متروك، ويحيى يعني القطان قد حدث عن أجلح"(أبو داود، 1403هـ، 179/1-180).

وقد كان السريّ كاتبًا للشعبي، وروى عنه الفرائض وغير ذلك، وولي قضاء الكوفة، وكان قليل الحديث كما أفاد ابن سعد في الطبقات(ابن سعد، 1410هـ، 348/6).

وهو مع قلة حديثه، فقد أجمع نقاد الحديث على ضعفه، بل هناك من نصّ على كذبه وتركه، ومنهم: ابن معين، حيث قال عنه: "ليس بشيء"(ابن معين، 1399هـ، 522/3)، وقال مرّة: "ليس بشيء، حديثه باطل شبه لا شيء"(مغلطاي، 1422هـ، 220/5)، وذكره البخاري في الضعفاء، وقال: عن الشعبي أنّ يحيى بن سعيد قال: "استبان لي كذب السريّ بن إسماعيل في مجلس واحد، وهو الكوفيّ الهمدانيّ"(البخاري، الضعفاء الصغير، 1396هـ، 56/1)، كما جاء عن عمرو بن علي أنّ يحيى بن سعيد كان لا يحدث عن السريّ بن إسماعيل، ولا سمع عبد الرحمن -يعني ابن مهدي- ذكره، وجاء عن ابن المبارك أنّه ترك حديثه، ولم يكتب عنه، وسئل عنه أبو حاتم، فقال: "هو ذاهب دون زكريا بن أبي زائدة ودون مجالد"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 282/4-283، بتصرف)، والنسائي، حيث قال: "متروك الحديث، كوفيّ"(النسائي، 1396هـ، 51/1)، وابن حبان، حيث قال: "كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل"(ابن حبان، 1396هـ، 355/1)، وقال الذهبي في الكاشف: "تركوه"(1لذهبي، 1413هـ، 427/1)، وقال ابن حجر في التقريب: " السريّ بن إسماعيل الهمداني الكوفي، ابن عم الشعبي، وليّ القضاء، وهو متروك الحديث من السادسة"(ابن حجر، 1406هـ، 1، 230).

وأمّا عن الحديث الذي أنكره عليه يحيى القطان، فقد نوّه إليه علي بن المديني، حيث قال: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: كلمت السريّ بن إسماعيل مرة، فسمعته يقول: حَدَّثَنَا عَامِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سمعت النَّبِيَّ -ﷺ- يَقُولُ: «الْخَمْرُ مِنْ خَمْسَةٍ»، فتركته. وقد علق ابن أبي حاتم على ذلك، فقال: -يعني- ترك السريّ، فلم يحمل عنه؛ لإنكاره ما حدث به عن الشعبي؛ لأنّ الثقات يروون عن أبي حيان التيميّ عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر – قوله: "أنّ الخمر نزل تحريمها يوم نزل، وهي من خمسة"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 282/4).

وممّا يؤكدّ دقة ابن القطان، وحسن تفسير ابن أبي حاتم الرازي لسبب تركه للسريّ: الرواية الصحيحة التي أخرجها الشيخان من طريق عدد من الثقات عن أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر قوله، ومنها: رواية عِيسَى، وَابْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ -ﷺ-، يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، وَهْيَ مِنْ خَمْسَةٍ مِنْ: العِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالعَسَلِ، وَالحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالخَمْرُ مَا خَامَرَ العَقْلَ»(البخاري، 1422هـ، حديث رقم: (4619)/53/6/، ومسلم، د. ت، حديث رقم: (3032)/2322/4/).

كما أخرج ابن عدي في سياق ترجمته الحديث الذي أنكره عليه ابن القطان من أربع طرق عنه، ثمّ عقّب عليه بقوله: "وهذا هو الذي أنكره يحيى القطان على السريّ بن إسماعيل، فتركه من أجل هذا الحديث"، ليس هذا فحسب، بل أخرج له أيضًا في سياق ترجمته أربع روايات أخرى من جملة رواياته المنكرة عن الشعبي، ثمّ حكم عليه بقوله: "وللسريّ غير ما ذكرت، وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي، فإنّ أحاديثه عنه منكرات لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب"(ابن عدي، 1418هـ، 538/4).

9. عبد الله بن عبد الرحمن الجزري

وُصِف من قبل ابن حبان بأنّه كان ممّن يروي عن سفيان الثوري الأوابد، ويأتي في الأخبار بالزوائد، حيث قال: "شيخ يروى عن الثوري، روى عنه أحمد بن عيسى الخشاب، يأتي عن سفيان بالأوابد، وفي الأخبار بالزوائد، حتى لا يشك من كتب الحديث أنّه كان يعملها"، ثمّ أخرج له في سياق ترجمته ثلاث روايات، **الأولى:** رواها عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَقَزَعَةَ بْنِ سُوَيْدٍ الْبَاهِلِيِّ عَنِ ابن أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابن عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «إِيَّاكُمْ وَالْبِطْنَةَ مِنَ الطَّعَامِ فَإِنَّهَا مَكْسَلَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ مَفْسَدَةٌ لِلْجَسَدِ مَوْرَثَةٌ لِلسُّقْمِ»، ثمّ حكم عليها مبيّنًا ما عمله عبد الله في إسناد هذه الرواية، حيث زاد الأوزاعي في سياقته مع أنّ الأوزاعي لم يعرف له سماع من ابن أبي نجيح، حيث قال: "وليس للأوزاعي عن ابن أبي نجيح سماع أصلًا، وأمّا قزعة فسمع منه، وهو ضعيف، وهذا ممّا عملت يد هذا الشيخ"، **والثانية:** رواها عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ -ﷺ- وَأَنَا أَتَقَلَّبُ فَقَالَ: «مَالك يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قُلْتُ: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَمَا إِنَّ شِدَّةَ يَوْمٍ لَا تُصِيبُ الْجَائِعَ إِذَا احْتَسَبَ فِي دَارِ الدُّنْيَا»، **والثالثة:** رواها بذات الإسناد: «أَمَا يَخْشَ الَّذِي يَرْفَعُ رَأسه قبل الإِمَام أَن يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ»، ثمّ قال: "وروى بهذا الإسناد ما يشبه هذا من المقلوبات التي يطول ذكرها لو استفضناها، أمّا الحديث الأول فلا أصل له، والثاني عن محمّد بن زياد صحيح، وأمّا عن إبراهيم بن أدهم فلا"(ابن حبان، 1396هـ، 36/2).

وقد أكّد ما نص عليه ابن حبان سابقًا من تركيب متن هذه الرواية على الثوري من قبل عبد الله، المقدسي في تذكرة الحفاظ، حيث قال: "معروف، رواه عبد الله بن عبد الرحمن الجزري، عن الثوري، عن إبراهيم ابن أدهم، عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرة، والمتن من غير رواية إبراهيم، وكأنّ

الجزري ركبه على سفيان عنه"(المقدسي، 1415ه، 74)، كما نصّ الذهبي في الميزان على أنّه روى عن سفيان الثوري، والأوزاعي، وعنه أحمد بن عيسى الخشاب بمناكير وعجائب، منوّهًا إلى أنّ ابن حبان هو من اتهمّه بالوضع والتركيب(الذهبي، 1382ه، 453/2، بتصرف).

أمّا الرواية الأولى التي أخرجها ابن حبان في سياق ترجمته، فهو في الأصل قول لعمر بن الخطاب، فهو موقوف عليه، ورفعه إلى النّبي -ﷺ- هو من باب الوضع والزيادة في سند هذا الخبر، ويؤكّد ذلك ما أخرجه أبو نعيم في الطب النبوي من طريق إِسْحَاق بْنِ وَهْبٍ حَدَّثَنِي مَسْعُودُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنا بِشْرُ الأَعْوَرُ، قَالَ: قَالَ عُمَرَ بْنَ الخطَابِ: «إِيَّاكُمْ وَالِبطْنَةِ فِي الطَّعَامِ وَالشَرَابِ، فَإِنَّهَا مُفْسِدةٌ لِلْجَسَدِ، مُوَرِثَةٌ لِلسَقْمِ، مُكْسِلَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ فِيهَا، فَإِنَّهُ أَصْلَحُ لِلْجَسَدِ، وَأَبْعَدُ مِنَ السَّرَفِ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيُبغِضُ الحُبْرَ السَمِيْنَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَنْ يَهْلِكْ حَتَى يُؤثِرَ شَهْوَتَهُ عَلَى دِيْنِهِ»(أبو نعيم، 2006ه، 243/1)، كما جاء في الزهد عن ابن المبارك ما يؤكّد أنّها مقولة خرجت مخرج الخبر، فَعَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: «كَانَ يُقَالُ: إِيَّاكُمْ وَالْبِطْنَةَ، فَإِنَّهَا تُقَسِّي الْقَلْبَ، وَاكْظِمُوا الْعِلْمَ، وَلَا تُكْثِرُوا الضَّحِكَ، فَتَمَجَّهُ الْقُلُوبُ»(ابن المبارك، د. ت، 91/1).

نعم قد ورد عن النّبي -ﷺ- مرفوعًا لكن من طريق شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْرَائِيلَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَعْدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ -ﷺ- وَرَأَى رَجُلًا سَمِينًا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ -ﷺ- يُومِئُ إِلَى بَطْنِهِ بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: «لَوْ كَانَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا لَكَانَ خَيْرًا لَكَ»(أحمد، 1421، حديث رقم (15868)/203/25، والحاكم، 1411، حديث رقم (135/71414، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح).

وأمّا بالنسبة للرواية الثانية، فقد أخرجها أبو نعيم في الحلية من طرق ثلاثة، **الأولى:** من طريق مُحَمَّدِ ابْنِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْبَغْدَادِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى التِّنِّيسِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى -ﷺ- وَهُوَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ تُصَلِّي جَالِسًا فَمَا أَصَابَكَ؟ قَالَ: «الْجُوعُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، قَالَ: فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: «لَا تَبْكِ فَإِنَّ شِدَّةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا تُصِيبُ الْجَائِعَ إِذَا احْتَسَبَ فِي دَارِ الدُّنْيَا». ثمّ حكم عليها بقوله: "غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عِيسَى عَنِ الْجَزَرِيِّ مُتَّصِلًا سَنَدًا"(أبو نعيم، 1394ه، 109/7).

والثانية: من طريق عُمَرَ بْنَ إِسْحَاقَ ثنا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ -ﷺ- وَهُوَ يُصَلِّي جَالِسًا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ تُصَلِّي جَالِسًا فَمَا أَصَابَكَ؟ قَالَ: «الْجُوعُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ» قَالَ: فَبَكَيْتُ قَالَ: «فَلَا تَبْكِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْجُوعِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا تُصِيبُ الْجَائِعَ إِذَا احْتَسَبَ فِي دَارِ الدُّنْيَا» **والثالثة:** من طريق الْعَبَّاسِ بْنِ حَمْزَةَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، ثنا شَقِيقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ -ﷺ- وَهُوَ يُصَلِّي جَالِسًا. فَذَكَرَ مِثْلَهُ. ثمّ علّق عليهما بقوله: "هَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدْهَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، وَتَفَرَّدَ فِيهِ الْجَزَرِيُّ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَحَدِيثُ شَقِيقٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَيُعْرَفُ بِالْجُوبَارِيِّ أَحَدُ مَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ"(أبو نعيم، 1394ه، 42/8).

وأمّا الرواية الثالثة: فهي صحيحة، لكن ليس من طريق إبراهيم بن أدهم، وإنّما من طريق شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- قَالَ: «أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ -أَوْ: لاَ يَخْشَى أَحَدُكُمْ- إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ، أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟»(البخاري، 1422ه، حديث رقم: (691)/1140)، ومن طريق حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ -ﷺ-: «أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يُحَوِّلَ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟»(مسلم، د.ت، حديث رقم: (427)/320/1).

وبهذا يتضح دقة ابن حبان في رصد أخبار عبد الله الجزري بالتفتيش عنها، وبيان عدم صحتها؛ لما كان يفعله من القلب، والتركيب للأسانيد، والله أعلم.

10. عبد الله بن موسى السلاميّ الشاعر (ت: 374ه)

وُصِفَ من قبل الذهبي بأنّه صاحب عجائب وأوابد، حيث قال: "عبد الله بن موسى السلاميّ الشاعر، صاحب عجائب وأوابد، غمزه الخطيب، روى حديثًا ما له أصل سلسله بالشعراء منهم: الفرزدق، عن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، عن أبيه، لكنّ المتن جيد"(الذهبي، 1382ه، 508/2).

ويقصد الذهبي بقوله: "غمزه الخطيب" الإشارة إلى أنّ الخطيب البغدادي بعدما أخرج له الحديث المسلسل بالشعراء من طريقه، حيث قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى السَّلامِيُّ الشَّاعِرُ، قَالَ: بِفَائِدَةَ ابْنِ بَكِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ مُفَضَّلُ بْنُ الْفَضْلِ الشَّاعِرُ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الشَّاعِرُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو تَمَّامٍ حَبِيبُ بْنُ أَوْسٍ الشَّاعِرُ، قَالَ: حَدَّثَنِي صُهَيْبُ بْنُ أَبِي الصَّهْبَاءَ الشَّاعِرُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْفَرَزْدَقُ الشَّاعِرُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ الشَّاعِرُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ الشَّاعِرُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «اهْجُ الْمُشْرِكِينَ وَجِبْرِيلَ مَعَكَ»، وَقَالَ لِي: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً»، عقّب عليه بقوله: "أفدت هذا الحديث عن أبي العلاء جماعة من أصحابنا البغداديين والغرباء مع تعجبي منه؛ فإنّ عبد الله بن موسى السلامي صاحب عجائب وطرائف، وكان موطنه وراء نهر جيحون، وحدث ببخارى وسمرقند وتلك النواحي..."(الخطيب البغدادي، 1417ه، 313/3).

وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدل على أنّ الحديث ليس من صنعته، فهو شاعر، وصنعته الشعر لا الحديث.

11. عبد الملك بن عيسى العُكْبريّ

وُصِفَ من قبل الذهبي بأنّه يأتي بالعجائب والأوابد، حيث قال: "أخباريّ، حدث عنه هناد النسفي، يأتي بعجائب وأوابد"(الذهبي، 1382ه،

661/1)، وقال عنه في المغني: "يأتي بعجائب، ذكره ابن النجار"(الذهبي، د. ت، 407/2).

وقال ابن حجر في اللسان: "حدث عنه ابن بطة، وابن المظفر، وجماعة، وكتب، وخرّج، قال ابن النّجار: وعامّة ما يرويه غرائب ومناكير"(ابن حجر، 2002م، 270/5).

ويبدو أنّ عجائبه وأوابده إنّما هي في جانب ما رواه في جانب الروايات الإخباريّة، وإلا فقد تتبعت ترجمته في كتب التراجم والطبقات، والعلل والسؤالات، والتاريخ، فلم أقف على أكثر ممّا قاله الذهبي، وابن حجر فيه.

12. علي بن يزداد الجرجانيّ الجوهريّ

وُصِفَ من قبل الذهبي بأنّه كان يروي عن الثقات الأوابد، حيث ترجم له أولًا بعلي بن مزداد الجرجانيّ، وقال: عن رجل عن مالك بخبر باطل، وهّاه الدارقطني، ثمّ ترجم له ثانيًا بعلي بن يزداد، وقال: "شيخ لابن عدي، متهم، روى عن الثقات أوابد"(الذهبي، 1382هـ، 153/3، 163)،" وترجم له في المغني، وقال عنه: "علي بن يزداد الجرجانيّ، شيخ لابن عدي، روى عن الثقات ما لا يحتملونه"(الذهبي، د. ت، 457/2).

وترجم له حمزة السهمي في تاريخ جرجان، فقال: علي بن محمد بن مزداد أبو الحسن الصائغ الجوهري الجرجاني، روى عن عمران بن سوار البغدادي، وروى عن محمّد بن أبي سفيان، وزكريا بن يحيى النسوي، وقوم لا يعرفون، وعن قوم معروفين ما لا يحتملون، ثمّ أخرج له في سياق ترجمته حديثا موضوعًا في الملح، حيث قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْن المغيرة الثقفي حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَزْدَادَ الْجُرْجَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى النَّسَوِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ: «ابْدَأُوا بِالْمِلْحِ، فَإِنَّ فِيهِ بِضْعَ وَسَبْعِينَ دَوَاءً، وَمَنْ بَدَأَ بِالْمِلْحِ فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا، وَارْزُقْنَا مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَقَاهُ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، ثُمَّ لا تَسْتَقِرُّ اللُّقْمَةُ فِي بَطْنِهِ حَتَّى يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ»، ثمّ قال: "هذا حديث منكر وعلي بن يزداد متهم"(السهمي، 1407هـ، 310/1).

وقال سبط ابن العجمي بعد إيراده كلام الذهبي سابق الذكر: "والذي ظهر لي من هذه العبارة أنّه اتهم بالوضع مع قرينة قوله: روى عن الثقات أوابد"(ابن العجمي، 1407هـ، 191/1).

13. عمر بن أبي عمر الكلاعيّ الحميريّ الدمشقيّ

ترجم له الذهبي في الميزان، وذكر أنّ ابن عدي أخرج له في سياق ترجمته عجائب وأوابد رواها بقيّة عنه، حيث قال: "منكر الحديث، قاله ابن عدي، ثمّ ساق لبقيّة عنه عجائب وأوابد، وأحسبه عمر بن موسى الوجيهي، ذاك الهالك، ويقال: إنّما هو أبو أحمد بن علي الكلاعي الذي روى له ابن ماجه حديث: "تربوا الكتاب، فإنّ التراب مبارك"، وكذا سمّاه ولم يرو عنه غير بقيّة، قلت: بكل حال هو ضعيف؛ لذا ترجم له أيضًا في الكنى، وقال: "أبو أحمد [ق] الكلاعي، عن مكحول، وعنه بقيّة، فيه جهالة، وأتى بخبر منكر"."(الذهبي، 1382هـ، 215/3، 486/4).

ويؤكّد ما قاله الذهبي سالفًا من هناك من كنّاه بأبي أحمد بن علي الكلاعي، أنّ ابن عساكر في تاريخه ترجم له بذلك، وساق الحديث ذاته، ثمّ قال: قال أبو أحمد الحاكم: أبو أحمد الكلاعي الدمشقي روى عنه بقيّة بن الوليد حديثًا لا يتابع عليه، قال: كذا ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لم يقف على اسمه، وعندي أنّه عمر بن أبي عمر الكلاعي"(ابن عساكر، 1415هـ، 4/66)، كما أنّ المزي ترجم له بترجمتين، **الأولى:** في حرف العين فيمن اسمه عمر، **والثانية:** في الكنى، ورمز له بـ(ق) إشارة منه إلى أنّ ابن ماجه قد أخرج له الحديث السابق (تربوا الكتاب)(المزي، 1400هـ، 474/21، 14/33).

وأمّا بالنسبة للرواية التي أشار الذهبي إليها في سياق ترجمته، فقد أخرجها ابن ماجه من طريق يَزِيدِ ابْنُ هَارُونَ قَالَ: أَنْبَأَنَا بَقِيَّةُ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو أَحْمَدَ الدِّمَشْقِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ: «تَرِّبُوا صُحُفَكُمْ أَنْجَحُ لَهَا، إِنَّ التُّرَابَ مُبَارَكٌ»(ابن ماجه، د. ت، حديث رقم: (3774)/2/1240)، وأخرجه الترمذي من طريق حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ: «إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُمْ كِتَابًا فَلْيُتَرِّبْهُ، فَإِنَّهُ أَنْجَحُ لِلْحَاجَةِ»، ثمّ عقّب عليه بقوله: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا نَعْرِفُهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَحَمْزَةُ هُوَ عِنْدِي: ابْنُ عَمْرٍو النَّصِيبِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الحَدِيثِ"(الترمذي، 1495هـ، حديث رقم: (2713)/5/66)، وأخرجه أيضًا العقيلي من ذات طريق الترمذي، وقال: "ولا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد"(العقيلي، 1404هـ، 290/1)، كما أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية بجميع طرقه، ثمّ قال: "ليس في هذه الأحاديث ما يصح عن رسول الله -ﷺ-، أما حديث جابر ففي الطريق الأول والثاني بقيّة، وكان مدلسًا يروي عن الضعفاء والمجاهيل، رواه عن عمر بن أبي عمر، وهو مجهول"(ابن الجوزي، 1401هـ، 84/1).

وقد جهله غير واحد من نقاد الحديث المتقدمين، ومنهم: ابن عدي، فقد جهله، حيث قال: "ليس بالمعروف، حدث عنه بقيّة منكر الحديث عن الثقات"، ثمّ ساق له بإسناده سبع روايات ممّا رواها عنه بقيّة كان من ضمنها الرواية التي ذكرها الذهبي في سياق ترجمته، ثمّ أطلق حكمه عليه، فقال: "وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظات، وعمر بن أبي عمر مجهول، ولا أعلم يروي عنه غير بقيّة كما يروي عن سائر المجهولين"(ابن عدي، 1418هـ، 44/6)، والدارقطني، حيث قال: "مجهول"، والبيهقي، حيث قال: "وهو من مشايخ بقيّة المجهولين، وروايته منكرة، والله أعلم"(المزي/475/21).

وبهذا يتضح أنّ عمر بن أبي عمر قد طعن فيه من جهة عدالته، فهو مجهول، وقد روى عنه بقيّة ابن الوليد جملة من العجائب والأوابد.

14. محمّد بن عبد الله بن عبد العزيز بن شاذان، أبو بكر الرازيّ الصوفيّ الواعظ (ت: 376هـ)

وُصِفَ من قبل الذهبي بأنّه صاحب حكايات منكرة، وأنّ أبا عبد الرحمن السلمي هو من روى عنه أوابد وعجائب، حيث قال: "صاحب تيك الحكايات المنكرة، روى عنه الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي أوابد وعجائب، وهو متهم، طعن فيه الحاكم، وقال الحاكم: انتسب إلى محمّد بن أيوب، ومحمّد لم يعقب، قال: فأتيته وزجرته فانزجر"(الذهبي، 1382هـ، 606/3)، وقال في المغني: "ولأبي عبد الرحمن السلمي عنه عجائب وبلايا"(الذهبي، د. ت، 603/2)، وقال عنه في التاريخ: "كان قد تتبع ألفاظ الصوفيّة، وجمع منها الكثير، يروي عنه أبو عبد الرحمن السلمي حكايات منكرة من حكايات القوم"(الذهبي، 2003م، 433/8)، وقال في السير بعدما ذكر كلام الحاكم، قلت: "يروي عنه أبو عبد الرحمن السلمي بلايا، وحكايات منكرة، وما هو بمؤتمن"(الذهبي، 1405هـ، 365/16).

وأكدّ ما ذهب إليه الذهبي الخطيب في تاريخ بغداد، حيث قال: "كان جوالًا كثير الأسفار، وروى حكايات الصوفيّة عن: يوسف بن الحسين الرازي، وأبي بكر الكتاني، وأبي محمّد الجريري، وأبي بكر بن طاهر الأبهري، وأبي بكر الشبلي، وغيرهم. ثمّ ذكر قول الإدريسي فيه وأنّه ليس في الرواية بذاك، حيث قال: محمّد بن عبد الله بن شاذان الرازي يعرف بالصوفيّ، كان ينزل سمرقند تارة، ومرة ببخارى، ومرة بنيسابور، ليس في الرواية بذاك"(الخطيب البغدادي، 1417هـ، 83/3).

ويفهم من كلام الإمامين أنّ عجائبه وأوابده إنّما كانت فيما يرويه ويقصه من الروايات الصوفيّة التي لا أصل لها من الصحة، وعبارة الذهبي: "وهو متهم" تشعر بذلك.

15. الوليد بن سلمة الأردنيّ الطبرانيّ قاضي الأردن

وصف الوليد بن سلمة بأنّه ممّن يروي عن أبيه الأوابد من قبل أبي زرعة الرازي، حيث قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: "سئل أبو زرعة عن الوليد بن سلمة قاضي الأردن فقال: آه آه أتينا ابنه وكان صدوقًا، وكان يحدث بأحاديث مستقيمة، فلمّا أخذ في أحاديث أبيه جاء -يعني- بالأوابد"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 7/9). ويقصد أبو زرعة أنّ ابن الوليد، وهو إبراهيم، كان صدوقًا، وكان يحدث بأحاديث مستقيمة لا غبار عليها من جهة غير أبيه، فلمّا أخذ يروي أحاديث من جهة أبيه جاء بالموضوعات والأباطيل التي لا أصل لها من الصحة.

ويبدو من تتبّع أقوال نقاد الحديث في الوليد بن سلمة ما يؤكدّ أنّ مقصود أبي زرعة بأوابده الروايات الموضوعة التي رواها، حيث أجمع غير واحد من نقاد الحديث المتقدمين على وصفه بالكذب ووصمه بوضع الحديث، ومنهم: شعيب بن إسحاق، حيث قال: "كذابا هذه الامّة وهب بن وهب، والوليد بن سلمة الأردني"، وأبو حاتم الرازي، حيث قال عبد الرحمن: "سألت أبي عن الوليد بن سلمة، فقال: ذاهب الحديث"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 6/9-7)، وذاهب الحديث هي المرتبة الرابعة والأخيرة من مراتب الجرح عند أبي حاتم الرازي، ويدل هذا الوصف على الضعف الشديد لمن وُصف به، بل هو بمنزلة من يكذب في الحديث ورتبته، وقد قال أبو حاتم في تقدمة الجرح: "وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة"(ابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 37/1)، وابن حبان، حيث ذكره في المجروحين، وقال: "كان ممّن يضع الحديث على الثقات لا يجوز الاحتجاج به بحال، وابنه ثقة، ثمّ ذكر كلام أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين في الوليد، حيث قال: سمعت أحمد بن عمر بن جوصاء الحافظ بدمشق، قال: سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: رأيت دحيمًا يقول: كذابا هذه الأيام صاحب طبرية، وصاحب صيدا الوليد بن سلمة، وأبو البختري، قال أبو حاتم: وهو الذي روى عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النّبي -ﷺ- قال: «سُرْعَةُ المَشْيُ تُذْهِبُ بِبَهَاءِ المُؤمِن»(ابن حبان، 1396هـ، 80/3)، وابن عدي، حيث ذكره في الكامل، وأخرج في سياق ترجمته طرفًا من مروياته الغير محفوظة بلغت ستة أحاديث، وكان من جملتها الحديث السابق الذي نوّه إليه أبي حاتم، ثمّ قال: "وهذه الأحاديث للوليد مع ما لم أذكر من حديثه عامتها غير محفوظة"(ابن عدي، 1418هـ، 360/8)، والدارقطني، حيث قال عنه: "متروك الحديث"(المسلمي وآخرون، 2001م، 698/2)، وأبو نعيم، حيث قال: "الوليد بن سلمة الأردني شامي يروي عن عبيد الله ابن عمر وابن أبي ذئب لا شي"(أبو نعيم، 1405، 156).

المطلب الثالث: الرواة المختلف فيهم بين نقاد الحديث

من الرواة الذين أطلق نقاد الحديث بحقّهم هذا الوصف، وكانوا من جملة الرواة الذين اختلفت كلمة نقاد الحديث فيهم الآتي:

1. الحسن بن ذكوان البصريّ (ت: 150هـ)

وُصِفَ من قبل يحيى بن معين بأنّه صاحب أوابد، حيث قال: "كان صاحب أوابد"(الذهبي، 1382هـ، 490/1).

والحسن بن ذكوان روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه من أصحاب الكتب الستة، وقد اختلفت كلمة نقاد الحديث فيه، فهناك من ضعّفه، وهو الغالب في حاله، وهناك من وثقه، وهناك من توسط في أمره، وذلك على النحو الآتي:

ضعّفه كلٌ من: ابن معين، حيث قال في موطن آخر: "ضعيف"، وقال أيضًا: "قدريّ"، ويحيى القطان، حيث ذكر ابن المديني أنّ يحيى حدث عنه أحرفًا، ولم يكن عنده بالقوي، وورد أيضًا عن عمرو ابن علي ما يؤكدّ ذلك، حيث قال: "كان يحيى يحدث عنه، وما رأيت عبد الرحمن -يعني ابن مهدي-

ذكره في حديث قط"، كما نقل البخاري قوله في ترجمة عبد الواحد بن قيس: "كان الحسن بن ذكوان يحدث عنه بعجائب"، كما ضعّفه أحمد بن حنبل، حيث قال: "أحاديثه أباطيل"، ممّا يؤكدّ قول ابن معين فيه بأنّه صاحب أوابد، وأبو داود السجستاني، حيث سأله الآجري عن الحسن بن ذكوان قائلًا: حدث يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان؟ قال: "نعم، كان قدريًا. قلت: زعم قوم أنّه كان فاضلًا جدًا، قال: ما بلغني عنه فضل، كان صديقًا لأبي جعفر الخليفة"، وأبو حاتم الرازي، حيث قال: "ضعيف، ليس بالقوي"، والنسائي، حيث قال: "ليس بالقوي"، والدارقطني، حيث قال: "ضعيف"(انظر: البخاري، د. ت، 56/6، وأبو داود، 1403هـ، 265/1، وابن أبي حاتم الرازي، 1271هـ، 13/3،

ووثقه ابن حبان، حيث ذكره في الثقات، وقال: "الحسن بن ذكوان المعلم، يروي عن عطاء، وسليمان الأحول، روى عنه ابن المبارك"(ابن حبان، 1393هـ، 163/6)، وابن شاهين، حيث قال: الحسين بن ذكوان: هو المعلم، ثقة"(ابن شاهين، 1404هـ، 62/1).

وهناك من نقاد الحديث من توسط في أمره، ومنهم: البزار، حيث أخرج له في مسنده حديث الشفاعة، وقال: "والحسن بن ذكوان لا بأس به، حدث عنه يحيى بن سعيد، وصفوان، وجماعة"(البزار، 2009م، 60/9)، وابن عدي، حيث أخرج له في سياق ترجمته سبع روايات، ثمّ قال: "وللحسن بن ذكوان أحاديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وفي بعض ما ذكرت لا يرويه غيره، على أنّ يحيى القطان، وابن المبارك قد رويا عنه، وناهيك به جلالة أن يرويا عنه، وأرجو أنّه لا بأس به"(ابن عدي، 1418هـ، 158/3-160)، ومن نقاد الحديث المتأخرين: ابن خلفون، حيث ذكر مغلطاي في الإكمال أنّ ابن خلفون ذكره في جملة الثقات، وقال: "تكلم في مذهبه القدر، وقال: أرجوا أن يكون صدوقًا في الحديث"(مغلطاي، 1426هـ، 66/1)، والذهبي، حيث نصّ في التاريخ على أنّه صدوق، حيث قال: "بصريّ، صدوق"(الذهبي، 2003هـ، 844/3)، وابن حجر، حيث قال في التقريب: "الحسن بن ذكوان، أبو سلمة البصريّ: صدوق، يخطئ، ورمي بالقدر، وكان يدلس من السادسة"(ابن حجر، 1406هـ، 161/1).

ويبدو أنّ سبب تضعيفه من قبل أئمّة النقد المعتبرين ما صرّح به الساجي، حيث قال: "إنّما ضعف لمذهبه -يعني القدر-، وفي حديثه بعض المناكير، وذكره يحيى بن معين فقال: صاحب الأوابد، حسبك به منكر الحديث، وضعفه، قال: وكان قدريًا"(مغلطاي، 1426هـ، 66/1).

وثمّة سبب آخر، وهو أنّ الحسن بن ذكوان مدلس، ومن الطبقة الثالثة بحسب تقسيم الحافظ ابن حجر لطبقات المدلسين في كتابه المشهور بـ: (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، وأهل هذه الطبقة قد يدلس عن الثقات وعن الضعفاء، حيث قال: "الحسن بن ذكوان: مختلف في الاحتجاج به، وله في صحيح البخاري حديث واحد" وأشار بن صاعد إلى أنه كان مدلسًا"(ابن حجر، 1403هـ، 38).

والحسن وكما يفهم من كلام ابن معين كان يدلس أحاديث حبيب بن أبي ثابت، فهو لم يسمعها منه، وإنّما سمعها من عمرو بن خالد عنه، فكان الحسن يسقطه لضعفه، حيث قال ابن معين: "الحسن بن ذكوان لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت، إنّما سمع من عمرو بن خالد عنه، وعمرو بن خالد لا يسوي حديثه شيئًا، إنّما هو كذاب"(ابن معين، 1399هـ، 341/4)، ويؤكّد ما قاله ابن معين من أنّ الحسن بن ذكوان لم يسمع من حبيب شيئًا، إنّما هي أحاديث عمرو بن خالد، قول الإمام أحمد، حيث سأله الأثرم عن الحسن، فقال: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في الحسن بن ذكوان؟ فقال: أحاديثه أباطيل، يروي عن حبيب بن أبي ثابت، ثمّ قال: "هو لم يسمع عن حبيب، إنّما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي"، وابن العراقي في المدلسين، حيث قال: "الحسن بن ذكوان، قال محمّد بن نصر المروزي في حديثه عن حبيب ابن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت، فدلسه بإسقاط عمرو بن خالد؛ لأنّه منكر الحديث، وكذلك قال يحيى بن معين في كل ما رواه الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت أنّ بينه وبين حبيب رجلًا ليس بثقه"(ابن العراقي، 1415هـ، 42/1).

وبهذا يتضح دقة ابن معين في وصفه للحسن بكونه صاحب أوابد؛ ذلك أنّه روى تلك الأحاديث عن حبيب بن أبي حبيب، وهو لم يسمعها منه مباشرة، وإنّما سمعها عن عمرو بن خالد عنه، فدلسها عنه.

وأمّا عن رواية البخاري له في الصحيح، فهو إنّما خرّج له حديثًا واحدًا من جملة ما روى، وممّا قد وافق فيه الثقات، والحديث في كتاب الرقاق، وله طرق كثيرة، حيث قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- قَالَ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ -ﷺ-، فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، يُسَمَّوْنَ الجَهَنَّمِيِّينَ»(البخاري، 1422هـ، حديث رقم: (6566)، 116/8).

2. الأستاذ عبد الله بن محمّد بن يعقوب الحارثي، البخاري، الكلاباذي، الحنفي (ت: 340هـ)

إمام، وفقيه، ومحدث، وعالم وشيخ مذهب أبي حنيفة فيما وراء النّهر، اشتهر بعبد الله الأستاذ، حدث عنه جملة من المشايخ الأجلاء أمثال: أبي العباس ابن عقدة، وابن منده، وكان ممّن يحسن القول فيه.

خصّ الذهبي أوابده في مسند كان قد ألفه لأبي حنيفة، وهذا ما نصّ عليه في السير، حيث قال: "قد ألف مسندًا لأبي حنيفة الإمام، وتعب فيه، ولكن فيه أوابد ما تفوّه بها الإمام، راجت على أبي محمّد"(الذهبي، 1405هـ، 425/15)، وأكّد ذلك أبو عبد الله الحاكم حينما قال: "هو صاحب عجائب، وأفراد عن الثقات"، والخطيب البغدادي، حيث قال: "صاحب عجائب، ومناكير، وغرائب، وليس بموضع الحجة"(الخطيب البغدادي، 1417هـ، 426/10)

وعبد الله بن محمّد من الرواة الذين اختلفت كلمة نقاد الحديث فيهم، فهناك من أحسن القول فيه كابن منده، وهناك من ضعّفه كأبي زرعة

الرازي، حينما سئل عنه من قبل أبي حمزة السهمي، قال السهمي: سألت أبا زرعة أحمد بن الحسين الرازي، عن أبي محمّد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري؟ فقال: ضعيف، ثمّ روى عنه حديثًا من أوابده، حيث قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي ببخارى، قال: حدثنا داود بن أبي العوام، حدثنا الحارث بن مسلم، حدثنا الهيثم بن حكيم، عن حسان، عن أنس، قال: قال رسول الله -ﷺ-: "طالب العلم بين الجهال، كالحي بين الأموات"(السهمي، 1404هـ، 1/ 317)، والخليلي، حيث قال: "يعرف بالأستاذ، له معرفة بهذا الشأن، وهو ليّن، ضعّفوه، حدثنا عنه الملاحمي، وأحمد بن محمد البصير بعجائب، وكان يدلس"(الذهبي، 1382هـ، 496/2، وابن حجر، 2002م، 579/4).

وهناك من نقاد الحديث من بالغ في الحكم عليه لحدّ اتهامّه بوضع الحديث، ومنهم: ابن الجوزي نقلًا عن أبي سعيد الرواس، حيث قال: "يتهم بوضع الحديث"، وأكّد ذلك أحمد السليماني، حيث قال: "كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد، وهذا ضرب من الوضع"(الذهبي، 1382هـ، 496/2).

وتعقبهما ابن نصر في الجواهر المضيئة بقوله: "قلت: عبد الله بن محمّد أكبر وأجل من ابن الجوزي ومن أبي سعيد الرواس"(ابن نصر، د. ت، 290/1).

الخاتمة: ويسجل فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة

1. لفظ صاحب أوابد عند نقاد الحديث يدل على أنّ الراوي يروي الغرائب والمناكير، أو الأحاديث الباطلة التي لا أصل، وهو في الغالب يطلق في حقّ من يروي الأباطيل والموضوعات.

2. الألفاظ ذات الصلة بصاحب أوابد تنوعت وتعددت، حيث كان منها: الأباطيل، والطامّات، والعجائب، والملزقات، وهي تأتي في الغالب مقترنة بأوابد كقول الناقد: صاحب عجائب وأوابد، له طامّات وأوابد، أو يروي عن الثقات الأوابد والطامّات، أو يجيء بالعجائب والأوابد.

3. استخدام لفظ صاحب أوابد كان من قبل نقاد جهابذة سخروا جلّ أوقاتهم في التمحيص عن الرواة، والكشف عن أحوالهم، ومن أوائل من استخدمه من نقاد الحديث المتقدمين: يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وأبو داود السجستاني، وأبو زرعة الرازي، وابن حبان، ومن نقاد الحديث المتأخرين الذهبي، وكان ابن حبان، والذهبي من أكثرهم استخدمًا له.

4. شمل استخدام نقاد الحديث للفظ صاحب أوابد، ومشتقاته، ومرادفاته: الرواة الذين ضعّفوا ضعفًا يسيرًا، والرواة الذين ضعّفوا ضعفًا شديدًا، كما شمل الرواة المختلف فيهم فيما بينهم.

5. بلغ عدد الرواة الذين وصفوا بهذا الوصف من قبل نقاد الحديث، وضعّفوا ضعفًا يسيرًا أربعة رواة، كما بلغ عدد الرواة الذين وصفوا بهذا الوصف من قبل نقاد الحديث، وضعّفوا ضعفًا شديدًا خمسة عشر راويًا، في حين بلغ عدد الرواة المختلف فيهم ووصفوا بهذا الوصف من قبل نقاد الحديث راويين اثنين.

6. استخدام هذا اللفظ من قبل نقاد الحديث يدل كل الدلالة على دقة المنهج النقدي عند المحدثين من جانب، ويدل من جانب آخر على مدى ما كانوا يتمتعون به من حسن تذوق أدبي للألفاظ والمباني، وما ينبثق عنها من الأفكار والمعاني.

7. عناية نقاد الحديث بالرواة تبلورت بحسن تتبّعهم للرواة وتفتيشهم عن مروياتهم، والكشف عمّا قد يكتنفها من غموض وخفاء، والإبانة عن حكمها بعبارات نقديّة جاءت على صورة المثل ومورده.

8. سعة التداول اللفظي لبعض الألفاظ والمفردات منحها قيمة علميّة تجلت في إبراز الوجود السياقي الذي من خلاله تكتسب المفردة دلالتها، ليس هذا فحسب، بل سعت التداوليّة إلى إبراز القيمة البلاغيّة ووظيفتها القائمة على أساس التأثير والإقناع (القرعان، 2022م، بتصرف).

9. اللفظ العربي له خصائص بنيويّة تميّزه من اللفظ المقترض، فاللغة العربيّة لغة تصريفيّة اشتقاقيّة تجري فيها الألفاظ بطريقة تراكميّة"(الأقطش، 2022م).

التوصيات: 1. توصي الدراسة بإفراد دراسة مستقلة حول لفظة (نسأل الله السلامة)، فهي من ألفاظ الجرح الشديدة، حيث تمّ استخدامها من قبل بعض نقاد الحديث في جرح بعض الرواة.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم

ابن الأثير، م. (1399). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: طاهر محمد الزواوي ومحمود محمد الطناجي. (د. ط). المكتبة العلمية: بيروت.

الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. (ط1). دار إحياء التراث العربي: بيروت.

البخاري، م. (د. ت). *التاريخ الكبير*. (د. ط). دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن: الهند.

البخاري، م. (1422). *صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط1). دار طوق النجاة.

البخاري، م. (1396). *الضعفاء الصغير*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. (ط1). دار الوعي: حلب.

البزار، أ. (1988). *مسند البزار*. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. (ط1). مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

البيهقي، أ. (1424). *السنن الكبرى*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت.

الترمذي، ع. (1409). *علل الترمذي الكبير*. تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون. (ط1). عالم الكتب: بيروت.

الجوزجاني. ح. (1422). *الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير*. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار. (ط4). دار الصميعي: الرياض.

ابن الجوزي، ج. (1406). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: عبد الله القاضي. (ط1). دار الكتب العلمية: بيروت.

ابن الجوزي، ج. (1386). *الموضوعات الكبرى*. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. (ط1). المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

ابن الجوزي، ج. (1401). *العلل المتناهية* في الأحاديث الواهية. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. (ط2). إدارة العلوم الأثرية: فيصل آباد، باكستان.

ابن أبي حاتم الرازي، ع. (1271). *الجرح والتعديل*. (ط1). دار إحياء التراث العربي: بيروت.

الحاكم، م. (1411). *المستدرك على الصحيحين*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط1). دار الكتب العلمية: بيروت.

ابن حبان، م. (1393). *الثقات*. (ط1). دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن: الهند.

ابن حبان، م. (1396). *المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. (ط1). دار الوعي: حلب.

ابن حبان، م. (1414). *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (ط2). مؤسسة الرسالة: بيروت.

ابن حجر، أ. (1326). *تهذيب التهذيب*. (ط1). دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن: الهند.

ابن حجر، أ. (1406). *تقريب التهذيب*. تحقيق: محمد عوامة. (ط1). دار الرشيد: سوريا.

ابن حجر، أ. (2002). *لسان الميزان*. تحقيق: بشار عواد معروف. (ط1). دار البشائر الإسلامية: بيروت.

ابن حجر، أ. (1403). *تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس*. تحقيق: عاصم محمد القريوتي. (ط1). مكتبة المنار: عمان.

ابن حنبل، أ. (1421). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون. (ط1). مؤسسة الرسالة: بيروت.

ابن حنبل، أ. (1422). *العلل ومعرفة الرجال*. تحقيق: وصي الله محمد عباس. (ط2). دار الخاني: الرياض.

الخطيب البغدادي، أ. (1417). *تاريخ بغداد*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط1). دار الكتب العلمية: بيروت.

الدارقطني، ع. (1403). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري. (د. ط). مجلة الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة.

أبو داود، س. (1403). *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل*. تحقيق: محمد علي قاسم العمري. (ط1). عمادة البحث العلمي: المدينة المنورة.

الذهبي، م. (1382). *ميزان الاعتدال*. تحقيق: علي محمد البجاوي. (ط1). دار المعرفة: بيروت.

الذهبي، م. (1413). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. تحقيق: محمد عوامة الخطيب. (ط1). دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة.

الذهبي، م. (1405). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (ط3). مؤسسة الرسالة: بيروت.

الذهبي، م. (د. ت). *المغني في الضعفاء*. تحقيق: نور الدين عتر. (د. ط). (د. ن).

الذهبي، م. (2003). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق: بشار عواد معروف. (ط1). دار الغرب الإسلامي: بيروت.

الرازي، م. (1420). *مختار الصحاح*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. (ط5). المكتبة العصرية: بيروت.

أبو زرعة الرازي، ع. (1402). *الضعفاء*. تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي. (ط1). الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة.

الزمخشري، م. (1419). *أساس البلاغة*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. (ط1). دار الكتب العلمية: بيروت.

الزيادة، والعزام، هـ، ن. (2021). مدى تأثر الإمام البخاري بمدرسة الحديث العراقية، وتأثيره فيها: دراسة تحليلية نقدية. *مجلة: دراسات علوم الشريعة والقانون. مجلد (49)*. عدد (1). ص (1-13).

ابن سعد، م. (1408). *الطبقات الكبرى*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط1). دار الكتب العلمية: بيروت.
السهمي، ح. (1407). *تاريخ جرجان*. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. (ط4). عالم الكتب: بيروت.
ابن سيده، ع. (1421). *المحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (ط1). دار الكتب العلمية: بيروت.
السيوطي، ع. (1417). *اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة*. تحقيق: صلاح محمد عويضة. (ط1). دار الكتب العلمية: بيروت.
ابن شاهين، ع. (1404). *تاريخ أسماء الثقات*. تحقيق: صبحي السامرائي. (ط1). الدار السلفية: الكويت.
ابن عدي، أ. (1418). *الكامل في ضعفاء الرجال*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. الكتب العلمية: بيروت.
ابن عساكر، ع. (1415). *تاريخ دمشق*. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (د. ط). دار الفكر: بيروت.
العقيلي، م. (1404). *الضعفاء الكبير*. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. (ط1). دار المكتبة العلمية: بيروت.
الغوري، س. (د. ت). *معجم المصطلحات العربية*. (ط1). دار ابن كثير: بيروت. (مرجع معاصر)
الفارابي. إ. (1407). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور. (ط4). دار العلم للملايين: بيروت.
ابن فارس، أ. (2002). *مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون. اتحاد الكتاب العرب.
الفراهيدي، خ. (د. ت). *كتاب العين*. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. (د. ط). دار ومكتبة الهلال.
الفسوي، ي. (1401). *المعرفة والتاريخ*. تحقيق: أكرم ضياء العمري. (ط2). مؤسسة الرسالة: بيروت.
الفيومي، أ. (د. ت). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. (د. ط). المكتبة العلمية: بيروت.
القرعان، ب. (2022). أثر التداولية في الدلالة. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*. 49(3)، 192.
الأقطش، ع. (2022). اقتراض الألفاظ وتكيفها الصوت صرفي في العربية سيرة ابن هشام قديمًا وقصص غرايبة حديثًا. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*. 49(3)، 157.
الكيلاني، س. (2022). دور شراكة البيت – المدرسة – المجتمع المحلي في تشجيع القراءة. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 49(3)، 319.
اللكنوي، م. (1407). *الرفع والتكميل في الجرح والتعديل*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط3). دار الأقصر: بيروت.
ابن ماجه، م. (د. ت). *سنن ابن ماجه*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). دار إحياء الكتب العربية: حلب.
المزي، ي. (1400). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق: بشار عواد معروف. (ط1). مؤسسة الرسالة: بيروت.
مسلم، م. (د. ت). *صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). دار إحياء التراث العربي: بيروت.
المسلمي، م. (2001). *موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله*. (ط1). عالم الكتب: بيروت.
ابن معين، ي. (د. ت). *تاريخ ابن معين رواية الدوري*. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. (د. ط). دار المأمون للتراث: دمشق.
المعيوفي، م. (1439ه). الحديث الباطل ودلالته عند الإمام الجوزقاني وغيره من العلماء دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية*، 3(4)، *2289-9073*.
مغلطاي، ع. (1422). *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم. (ط1). الفاروق الحديثة: بيروت.
المقدسي، م. (1416). *ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي*. تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي. (ط1). دار السلف: الرياض.
المقدسي، م. (1419). *أطراف الغرائب والأفراد*. تحقيق: محمود محمد نصار والسيد يوسف. (ط1). دار الكتب العلمية: بيروت.
ابن منظور، م. (1414). *لسان العرب*. (ط3). دار صادر: بيروت.
النسائي. أ. (1396). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: إبراهيم محمود زايد. (ط1). دار الوعي: حلب.
أبو نعيم، ف. (1405). *الضعفاء*. تحقيق: فاروق حمادة. (ط1). دار الثقافة: الدار البيضاء.
الهاشمي، س. (1410). *شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال*. (د. ط). الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة. (مرجع معاصر).
الوادي، م. (2020). تشدد النقاد في جرح الرواة (مفهومه وأسبابه وضوابطه وآثاره. *دراسات: علوم الشريعة والقانون*، 47(2)، 207-226.

REFERENCES

Abu Dawood, S. (1403). *Su'ālāt Abī 'Ubayd al'ājry Abā Dāwūd al-Sijistānī fī Al-Jarḥ wa-Al-Ta'dīl*. Investigation: Muhammad Ali Qasim Al-Omari. (1st edition). Deanship of Scientific Research: AL Madinah AL Munawwarah.
Abu Naeem, F. (1405). *Al-Ḍu'afā'*. Investigation: Farouk Hamada. (1st edition). House of Culture: Casablanca.

Abu Zaraa Al-Razi, A. (1402). *Al-Ḍu'afā'*. Investigation: Saadi bin Mahdi Al-Hashimi. (1st edition). Islamic University: AL Madinah AL Munawwarah.

Al-Aqili, M. (1404). *Al-Ḍu'afā' Al-Kabīr*. Investigation: Abdul Muti Amin Qalaji. (1st edition). Dar Al-Maktaba Al-Alami: Beirut.

Al-Aqtash, A. . (2022). Expression of Words and their Adaptation of Sound - Morphological in Arabic the Biography of Ibn Hisham in the past and the Stories of Gharibeh in the Recent Times. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 49(3), 154–165.

Al-Azhari, M. (2001). *Language Refinement*. Investigation: Muhammad Awad Merheb. (1st edition). Arab Heritage Revival House, Beirut.

Al-Bayhaqi, A. (1424). *Al-Sunan Al-Kubra*. Investigation: Mustafa Abdel Qader Atta. Dar Al-Kutub Al-Alami: Beirut.

Al-Bazzar, A. (1988). *Musnad Al-Bazzar*. Investigation: Mahfouz Rahman Zainullah. (1st edition). Library of Science and Governance: AL Madinah AL Munawwarah.

Al-Bukhari, M. (1396). *Al-Ḍu'afā' Al-Ṣaghīr*. Investigation: Mahmoud Ibrahim Zayed. (1st edition). Dār al-Wa'y: Aleppo.

Al-Bukhari, M. (1422). *Sahih Bukhari*. Investigation: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser. (1st edition). Lifebuoy House.

Al-Bukhari, M. (D.T.). *The Great History*. (d. i). The Ottoman Encyclopedia in Hyderabad, Deccan: India.

Al-Daraqutni, A. (1403). *Al-Ḍu'afā' wa-al-matrūkūn*. Investigation: Abdul Rahim Muhammad Al-Qashqari. (d. i). Journal of the Islamic University: AL Madinah AL Munawwarah.

Al-Dhahabi, M. (1382). *Mīzān Al-I'tidāl*. Investigation: Ali Muhammad Al-Bajawi. (1st edition). Dar Al-Maarifa, Beirut.

Al-Dhahabi, M. (1405). *Biography of the Flags of the Nobles*. Investigation: Shuaib Al-Arnaout. (3rd edition). Al-Risala Foundation: Beirut.

Al-Dhahabi, M. (1413). *Al-Kāshif fī Ma'rifat min la-hu riwāyah fī Al-Kutub Al-Sittah*. Investigation: Muhammad Awama Al-Khatib. (1st edition). Dar Al-Qibla for Islamic Culture: Jeddah.

Al-Dhahabi, M. (2003). *The History of Islam and the deaths of celebrities and figures*. Investigation: Bashar Awad Maarouf. (1st edition). House of the West Islamic: Beirut.

Al-Dhahabi, M. (D. T.). *Al-Mughnī fī Al-Du'afā'*. Investigation: Noureddine Attar. (D. T.). (D.N.).

Al-Farabi. E. (1407). *Al-Ṣiḥāḥ Tāj Al-Lughah wa-Siḥāḥ Al-'Arabīyah*. Investigation: Ahmed Abdul Ghafour. (T4). Dar Al-Alam for Millions: Beirut.

Al-Farahidi, K. (D.T.). *Kitāb Al-ʿAin*. Investigation: Mahdi Al-Makhzoumi and Ibrahim Al-Samarrai. (d. i). Al-Hilal House and Library.

Al-Fasawy, Y. (1401). *Knowledge and History*. Investigation: Akram Diaa Al-Omari. (2nd edition). Al-Risala Foundation: Beirut.

Al-Fayoumi, A. (D.T.). *Al-Miṣbāḥ Al-Munīr fī Gharīb Al-Sharḥ Al-Kabīr*. (d. i). Scientific Library: Beirut.

Al-Ghuri, S. (D.T.). *Dictionary of Arabic Terms*. (1st edition). Dar Ibn Kathir: Beirut. (contemporary reference)

Al-Hakim, M. (1411). *Al-Mustadrak 'alá Al-Saḥīḥayn*. Investigation: Mustafa Abdel Qader Atta. (1st edition). Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Al-Hashemi, S. (1410). *Explaining rare or rarely used offensive words*. (d. i). Islamic University: Madina Almonwarh. (contemporary reference).

Al-Jawzjani. H. (1422). *Al-Abāṭīl wālmnākyr wālṣḥāḥ wālmshāhyr*. Investigation: Abdul Rahman Abdul Jabbar. (4th edition). Dar Al-Sumaie: Riyadh.

Al-Khatib Al-Baghdadi, A. (1417). *History of Baghdad*. Investigation: Mustafa Abdel Qader Atta. (1st edition). Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Al-Laknawi, M. (1407). *Al-Raf' wa-Al-Takmīl fī Al-Jarḥ wa-Al-Ta'dīl*. Investigation: Abdel Fattah Abu Ghuda. (3rd edition). Luxor House: Beirut.

Al-Maqdisi, M. (1416). *Dhakhīrat Al-ḥuffāẓ min Al-kāmil li-Ibn 'Adī*. Investigation: Abdul Rahman Al-Fariwai. (1st edition). Dar Al Salaf: Riyadh.

Al-Maqdisi, M. (1419). *Aṭrāf Al-Gharā'ib wa-Al-Afrād*. Investigation: Mahmoud Muhammad Nassar and Mr. Youssef. (1st edition). Dar Al-Kutub Al-Alami: Beirut.

Al-Mayoufi, M. (1439). *The false Hadith and its significance according to Imam Al-Jawzqani and other scholars, a comparative analytical study*. The Journal of Sharia Fundamentals for Specialized Researches. Volume (3). Issue (4). pp. 9073-2289.

Al-Mazzi, Y. (1400). *Tahdhīb Al-Kamāl fī Asmā' Al-Rijāl*. Investigation: Bashar Awad Maarouf. (1st edition). Al-Risala Foundation: Beirut.

Al-Musalami, M. (2001). *Encyclopedia of the sayings of Abu Al-Hasan Al-Daraqutni about the men of hadith and its reasons*. (1st edition). World of Books: Beirut.

Al-Nisa'i. A. (1396). *Al-Ḍu'afā' wa-Al-Matrūkūn*. Investigation: Ibrahim Mahmoud Zayed. (1st edition). Dār al-Wa'y: Aleppo.

Al-Razi, M. (1420). *Mukhtār Al-Siḥāḥ*. Investigation: Yousef Sheikh Muhammad. (5th edition). Modern Library: Beirut.

Al-Sahmi, H. (1407). *Tārīkh Jurjān*. Investigation: Muhammad Abdul Moeed Khan. (4th edition). World of Books: Beirut.

Al-Suyuti, A. (1417). *Al-La'āli' Al-Maṣnū'ah fī Al-Aḥādīth Al-Mawḍū'ah*. Investigation: Salah Muhammad Aweida. (1st edition). Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut.

Al-Tirmidhi, A. (1409). *'Ilal al-Tirmidhī Al-Kabīr*. Investigation: Subhi Al-Samarrai and others. (1st edition). World of Books: Beirut.

Al-Wadi, M. O. M. . (2020). Critics' Strictness in Discrediting of Hadith Narrators (Concept, Causes, Controls and Effects). *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 47(2), 207–226.

Al-Zamakhshari, M. (1419). *Asās Al-Balāghah*. Investigation: Muhammad Basil Euyun Asuwd. (1st edition). Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Al-Ziadah, H. M. ., & Al-Azzam, N. M. . (2022). The Extent of Imam al-Bukhari's Influence on the Iraqi School of Hadith and his Influence on it: Analytical and Critical Study. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 49(1), 1–13.

Ibn Abi Hatim Al-Razi, A. (1271). *Al-Jarḥ wa-al-ta'dīl*. (1st edition). Arab Heritage Revival House, Beirut.

Ibn Adi, A. (1418). *Al-Kāmil fī Du'afā' Al-Rijāl*. Investigation: Adel Ahmed Abdel Mawjoud, and Ali Muhammad Moawad. Scientific Books: Beirut.

Ibn al-Atheer, M. (1399). *Al-Nihāyah fī Gharīb Al-ḥadīth wa-al-athar*. Investigation: Taher Muhammad Al-Zawawi and Mahmoud Muhammad Al-Tanaji. (d. i). Scientific Library: Beirut.

Ibn al-Jawzi, c. (1386). *Al-Mawḍū'āt Al-Kubrá*. Investigation: Abdul Rahman Muhammad Othman. (1st edition). Salafi Library: AL Madinah AL Munawwarah.

Ibn al-Jawzi, c. (1401). *Al-'Ilal Al-mutanāhiyah fī al-aḥādīth alwāhyh*. Investigation: Irshaad-ul-Haqq al-Atharee. (2nd edition). Management of Hadith Sciences: Faisalabad, Pakistan.

Ibn al-Jawzi, c. (1406). *Al-Ḍu'afā' wa-al-matrūkūn*. Investigation: Abdullah Al-Qadi. (1st edition). Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Ibn Asakir, A. (1415). *The History of Damascus*. Investigation: Amr bin Gharamah Al-Amrawi. (d. i). Dar Al-Fikr: Beirut.

Ibn Faris, A. (2002). *Metrics of Language*. Investigation: Abd al-Salam Muhammad Haroon. Arab Writers Union.

Ibn Hajar, A. (1326). *Tahdhīb Al-Tahdhīb*. (1st edition). Hyderabad Systematic Encyclopedia, Deccan: India.

Ibn Hajar, A. (1403). *Ta'rīf ahl Al-Taqdīs bi-marātib Al-mawṣūfīn bi-al-tadlīs*. Investigation: Asim Muhammad Al-Qaryouti. (1st edition). Al-Manar Library: Amman.

Ibn Hajar, A. (1406). *Taqrīb Al-Tahdhīb*. Investigation: Muhammad Awama. (1st edition). Dar Al-Rasheed: Syria

Ibn Hajar, A. (2002). *Lisān Al-mīzān*. Investigation: Bashar Awad Maarouf. (1st edition). Dar Al-Bashaer Al-Islamiyya: Beirut.

Ibn Hanbal, A. (1421). *Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal*. Investigation: Shuaib Al-Arnaout, Adel Murshid, and others. (1st edition). Al-Risala Foundation: Beirut.

Ibn Hanbal, A. (1422). *Al-'Ilal wa-ma'rifat Al-Rijāl*. Investigation: Wasi Allah Muhammad Abbas. (2nd edition). Dar Al Khani: Riyadh.

Ibn Hibban, M. (1393). *Al-Thiqāt*. (1st edition). The Ottoman Encyclopedia in Hyderabad, Deccan: India.

Ibn Hibban, M. (1396). *Almjrwḥwn min Al-Muḥaddithīn wa-Al-Du'afā' wa-Al-Matrūkīn*. Investigation: Mahmoud Ibrahim Zayed. (1st edition). Dār al-Wa'y: Aleppo.

Ibn Hibban, M. (1414). *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi-tartīb Ibn Balabān*. Investigation: Shuaib Al-Arnaout. (2nd edition). Al-Risala Foundation: Beirut.

Ibn Ma'in, I. (D.T.). *The History of Ibn Mu'in*: The dawree Novel. Investigation: Ahmed Muhammad Nour Saif. (d. i). Al-Ma'moun Heritage House: Damascus.

Ibn Majah, M. (D.T.). *Sunan Ibn Majah*. Investigation: Muhammad Fouad Abdel Baqi. (d. i). Dar Revival of Arabic Books: Aleppo.

Ibn Manzoor, M. (1414). *Lisān Al-'Arab*. (3rd edition). Dar Sader: Beirut.

Ibn Saad, M. (1408). *Al-Ṭabaqāt Al-Kubrá*. Investigation: Mustafa Abdel Qader Atta. (1st edition). Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut.

Ibn Sayyidah, A. (1421). *Al-Muḥkam wa-Al-Muḥīṭ Al-A'ẓam*. Investigation: Abdul Hamid Hindawi. (1st edition). Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut.

Ibn Shaheen, A. (1404). *Tārīkh Asmā' Al-Thiqāt*. Investigation: Subhi Al-Samarrai. (1st edition). Al-Dar Al-Salafiyya: Kuwait.

Koran, B. (2022). The Effect of Pragmatics on Meaning. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 49(3), 183–193.

Magalatai, A. (1422). *Ikmāl Tahdhīb Al-Kamāl fī Asmā' Al-Rijāl*. Investigation: Adel Muhammad and Osama Ibrahim. (1st edition). Modern Farouk: Beirut.

Muslim, M. (D.T.). *Sahih Muslim*. Investigation: Muhammad Fouad Abdel Baqi. (d. i). Dar revival of Arabic heritage, Beirut.The Holy Quran

Z. Aidalkilani, S. (2022). *The role of Home-School-Community Partnership in Promoting Reading*. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 49(3).